الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة .عبد الحميد بن باديس-مستغانم-

كلية الأدب العربي و الفنون

قسم الدراسات اللغوية و الأدبية

مكانة السماع عند النحويين

(ابن الأنباري نموذجا)

مذكرة لنيل شهادة الماستر

تخصص : لسانيات تطبيقية

من إعداد الطالبتين:

- مكرم فاطمة الزهرة
- بونوة فاطيمة الزهرة

إشراف:

أ .د /لطروش الشارف

لجنة المناقشة:

-د/. مختاري يمينة	رئيسا.
-أ/. د لطروش الشارف	مقررا
-أ غريب آمنة	مناقشا

السنة الجامعية 2022-2023

إهداء

- الحمد لله كثيرا على توفيقه على إتمام هذا العمل المتواضع
- أهدي ثمرة جهدي إلى التي حمتني و منحتني الحياة ، و من كان دعاؤها سر نجاحي ، و إلى من جعل الله الجنة تحت أقدامها *

أمـــــــــــــــــــــــي * الغالية حفظها الله

- إلى الذي دعمني في مشواري الدراسي ، و الذي صنع لي المستقبل دون أن يتعب

* أبـــــــــــــــــــي الغالي * أطال الله في عمره

- إلى من يجري دمهم في عروقي إلى إخوتي و أخواتي الكرام حفظهم الله
- إلى كافة الأساتذة و كافة أصدقائي و زملائي و رفاق الدراسة وفقكم الله جميعا

و إلى كل الأشخاص الذين أحمل لهم المحبة و التقدير

بونوة فاطيمة الزهرة

إهداء

أهدي هذا العمل إلى حبيبة روحي وجنتي في الأرض أمي الحبيبة، وإلى من كان السند الداعم لي في أحلكأيام حياتي أبي الحنون، وإلي إخوتي الأعزاء، الناصر، جميلة حسين، جيلالي،وأيمن، كما أهدي هذا العمل إلي صديقات العمر مريم وشيماء وأخص بالذكر توأم روحي نجاة.

شكرا لجميع أساتذتي الذين رسخوا وزرعوا في قلبي حب العلم والمعرفة،وإلى كل من نسيهم قلمي ولم ينسهم قلبي شكرا على دعمكم جميعا.

مكرم فاطمة الزهرة

مقدّمة

مقدّمة

بسم الله الرحمن الرحيم ، الحمد لله ، و الصلاة و السلام على حبيبنا و سيدنا رسول الله " صلى الله عليه و سلم " و على آله و صحبه ، و من اهتدى بهديه و سار على نهجه ، إلى يوم الدين ، أما بعد :

بذل العلماء العرب القدامى جهودا كبيرة في جمع اللغة ، و البحث عن فصيحها و الإجتهاد في إبعاد اللحن عنها ، و تصنيف اللهجات ، فنجم عن جهودهم تلك علم غزير النفع ، صحيح المصادر بيّن المعالم لا يضاهيه في عالم اللغات الأخرى علم، ألا و هو علم أصول النحو ، الذي نشأ قبل النحو و قبل العلوم الأخرى ، و لكن الإصطلاح عليه و على مباحثه تأخر قليلا .

و نظرا لأهمية هذا العلم و حيوية البحث في ماهيته قررنا أن نختار موضوعا فيه ، فكان بحث تخرجّنا موسوما ب(مكانة السماع عند النحويين – ابن الانباري نموذجا -) و فيه نحاول الإجابة عن إشكاليته من خلال الأسئلة التالية :

1- ما أهمية السماع في أدلة النحو و اللغة ؟

2- ما شروطه ؟

3- ما موقف أبو البركات الأنباري من السماع ، و ما هي الإضافات و الملاحظات التي قدمها ؟

و لمناقشة الإشكالية و شرحها أعددنا خطة تتألف من مقدمة و مدخل و فصلين و خاتمة .

1- في المدخل الموسوم ب (مفاهيم أساسية) تناولنا العناصر الآتية :

مفهوم الأصل ، مفهوم النحو ، مفهوم أصول النحو، نشأة أصول النحو ، الفرق بين أصول النحو و النحو .

2- في الفصل الأول الذي سميناه ب (مفهوم السماع و ضوابطه) تناولنا المباحث الآتية :

مفهوم السماع لغة و اصطلاحا ، مفهوم السماع عند بعض اللغويين ، شروط السماع ، مصادر السماع .

3- الفصل الثاني الذي عنوناه ب (مفهوم السماع عند أبو البركات الانباري و ضوابطه)

تناولنا المباحث الآتية :

أبو البركات الانباري (حياته و مؤلفاته) ، أدلة النحو عند أبو البركات الأنباري ، شروط السماع عند أبو البركات الانباري ، مصادر السماع عند أبو البركات الأنباري .

4- في الخاتمة : أودعنا خلاصة ما تم التوصل إليه من نتائج من خلال عناصر هذا البحث و مباحثه .

و قد واجهتنا عدة صعوبات أهمها : قلة تجربتنا في مثل هذه البحوث ، و صعوبة موضوعات اللغة و خاصة النحو و أصول النحو حيث تتعدد الآراء و تختلف بين العلماء و الباحثين ، و قلة المراجع في هذا العلم .

و أما المنهج الذي سرنا عليه في إنجاز هذا البحث فتراوح بين الوصف و التحليل و في بعض الجزيئات إستعنا بالمنهج التاريخي .

و قد أسعفتنا مجموعة من المراجع القديمة و الحديثة في إنجاز هذا البحث و بسط إشكاليته منها :

- لمع الأدلة في أصول النحو ،أبو البركات الانباري .

-الإقتراح في أصول النحو ، جلال الدين السيوطي .

- أصول النحو دراسة في فكر الانباري ، محمد سالم صالح .

وفي الأخير نحمد الله و نشكره و نأمل أن نكون قد وفقنا في إنجاز هذا البحث كما نتقدم بجزيل الشكر لأستاذنا المشرف لطروش الشارف .

مستغانم في 2023/ 05/04

الطالبتان :

- بونوة فاطيمة الزهرة
- مكرم فاطمة الزهرة

المدخل

المدخل: (مفاهيم أساسية)

مفهوم الأصل

مفهوم النحو

مفهوم أصول النحو

نشأة علم أصول النحو

الفرق بين أصول النحو وعلم النحو

تمهيد : سنتناول في هذا المدخل المفاهيم الأساسية التي تؤطر هذا البحث و تتكرر في كل المباحث و لتكون النبراس الموجه لحدود البحث و خطواته و هي : الأصل ، النحو ، أصول النحو ، نشأة أصول النحو ، الفرق بين أصول النحو و علم النحو.

مفهوم الأصل:

الأصل لغة : و جاء في لسان العرب لابن منظور (ت 711) قوله : "الأصل: أسفل كل شيء وجمعه أصول لا يكسر على غير ذلك ... "[1].

و في كتاب المصباح : أصل الشيء أسفله . و أساس الحائط ، و استأصل الشيء ثبت أصله وقوى, ثم كثر حتى قيل أصل كل شئ ما يستند وجود ذلك الشيء إليه، فالأب أصل الولد والنهر أصل الجدول، والجمع أصول... و أصلته تأصيلا جعلت له أصلا ثابتا يبنى عليه[2].

و يتبين من خلال القولين آن مصطلح الأصل بمعنى الراجح الغالب و الأكثر و الأول و ما يبنى عليه غيره.

و في معجم الوسيط (أصل) الشيء أساسه الذي يقوم عليه و منشأه الذي ينبت منه و الأصل الكرم النسب،و الجمع (الأصول):أصول العلوم، قواعدها التي تبنى عليها الأحكام و نسبة إليها أصولي و (أصل) الشيء: جعل له أصلا ثابتا يبنى عليه[3].

و عليه فان كلمة الأصول بمعنى القاعدة الكلية أو الصورة المقيس عليها.

وجاء في معجم مقاييس اللغة أن كلمة "أصل " الهمزة والصاد واللام. ثلاث أصول متباعدة بعضها من بعض . أحدها أساس الشيء والثاني الحية. والثالث ما كان من النهار

---

[1] ابن منظورمحمد، لسان العرب، مج11، دار الحوزة، قم-ايران. ط/ 1405, هـ، ص: 16.
[2] فيومي، المصباح المنير، ج1،المطبعة الأميرية، القاهرة، ط 3، 1912م ص: 28.
[3] (ابراهيم مصطفى احمد الزيات حامد عبد القادر, محمد النجار) المعجم الوسيط, مكتبة الشروق, ط 4, 2008 م ، ص:20.

بعد فأما الأول فالأصل أصل الشيء، وأما الأصلة فالحية العظيمة، وفي الحديث في ذكر المجال : "كأن رأسه أصلة"[1].

ويظهر من تعريف معجم المقاييس أن كلمة أصل متكونة من ثلاث حروف ألا وهي الهمزة والصاد واللام ولكل منها دلالة تنفرد بها الأصل واحد الأصول ، يقال أصل .مؤصل واستأصله، أي قلعه من أصله ، قال أبو يوسف جاءوا بأصيلتهم أي بأجمعهم الأصل الحسب والفصل اللسان[2] .

و الأصل أسفل الشيء يقال قعد في أصل الجبل وأصل الحائط وقلع أصل الشجر ثم كثر حتى قيل أصل كل شيء ما يستند وجود ذلك الشيء إليه، جمعه أصول وأصل بالمد وضم الصاد والأول أعلى يقولون «لا أصل له ولا فصل» " فالأصل الحسب والفصل اللسان وقولهم ما فعلته أصلا معناه ما فعلته قط ولا افعله أبدا و نصبه على الظرفية أي ما فعلته وقتا ولا أفعله حينا من الأحيان.

و الأصيل : العشيء وهو الوقت بعد العصر إلى المغرب.

و – المتمكن في أصله – العاقب الثابت الرأي يقال "رجل أصيل الرأي"أي محكمه.

وأصل : يوصل إيصالا لا دخل في الأصيل[3] .

و يتبين من التعريفين السابقين أن مصطلح . الأصل له عدة معاني إذ أن الأصل هو أسفل الشيء. والأصل بمعنى الحسب، والأصل بمعنى الأول...

---

[1] أحمد بن فارس ، معجم مقاييس اللغة، تح: عبد السلام هارون ، دار الفكر، بيروت، ط/ 1399 - 1979م ، ص : 109 ،110.

[2] اسماعيل بن حماد الجوهري ، معجم الصحاح، دار المعرفة، لبنان، ط3، 1429ه، 2008 م، ص: 44.

[3] عبد الله البستاني، الوافي معجم وسيط للغة العربية، مكتبة لبنان، بيروت ، طبعة جديدة , 1990 م، ص:14.

الأصل اصطلاحا :

يعرفه الشريف الجرجاني (ت816ﻫ) بأنه عبارة عما يفتقر إليه ولا يفتقر هو إلى غيره و في الشرع عبارة عما يبنى عليه غيره ، ولا يبنى هو على غيره[1] .

ويحده الرماني (ت 384ﻫ) في كتابه الحدود في النحو "والأصل أول يبنى عليه ثان و الفرع ثان يبنى على أول"[2].

لقد سبق أن أشرنا إلى أن الأصل عبارة عن الحروف الأصول التي تلزم الكلمة في كل موضع من تصرفها[3].

وجاء في معجم(المنجد في اللغة العربية)أن أصل جمعه أصول جذر «أصل الشجرة » أول الشيء ومادته التي يتكون منها مبدأ أساس. جوهر مصدر " أصل كل شيء " موضع بداية الشيء. أساسه[4].

ويتبين من التعريفات السابقة أن للأصل مراد واحد ألا وهو أول الشيء ومبدأ الأساس ويعني الحرف الأصلي الباقي على حاله، وعكس الأصل هو الفرع ، والأصل ما بينى عليه غيره. إذ انه لا يوجد إختلاف في معناه.

---

[1] بنظر،الشريف الجرجاني، معجم التعريفات ، تح، محمد صديق المنشاوي. دار الفضيلة، القاهرة ط/ . 2004م، ص:26.

[2] الرماني ، كتاب الحدود في النحو, الجزء الأول، تح : إبراهيم السامرائي، دار الفكر، عمان.ط1.د.س. ص : 06.

[3] عبد الحميد عبد الواحد، من أصول التصريف، مكتبة قرطاج، تونس، ط/2010م، ص48

[4] ينظر، لويس معلوف، المنجد في اللغة العربية المعاصرة، دار المشرق ،بيروت ،ط1, 2000م، ص 27 , 28.

و ورد مصطلح الأصل في كتاب الكشاف بفتح الأول وسكون الصاد المهملة، في اللغة ما يبتنى عليه غيره من حيث أنه يبتنى عليه غيره ، يقال أصل السرير خشب،و عند المتكلمين هو الدليل الدال على الحكم المنصوص عليه من نص أو إجماع كقوله عليه السلام : " الحنطة بالحنطة مثلا بمثل"في هذا المثال لأن الأصل ما يتفرع عليه غيره والحكم المنصوص عليه متفرع على النص ، فكان النص هو الأصل [1].

وعند الفقهاء والأصوليين يطلق الأصل على معان : أحدها الدليل. يقال الأصل في هذه المسألة الكتاب والسنة ، وثانيها القاعدة الكلية وهي اصطلاحا على ما يجي قضية كلية من حيث اشتمالها بالقوة على جزئيات موضوعها، و تسمى تلك الأحكام فروعا .و استخراجها منها تفريعاً . وثالثها الراجح أي الأولى و الأحرى يقال الأصل الحقيقة ورابعها المستصحب . يقال تعارض أصل والظاهر. فهذه أربع معان اصطلاحية تناسب المعنى اللغوي [2].

و في التعريفات السابقة نجد اختلافا في مفهوم الأصل، فعند المتكلمين يعنى الدليل وعند الفقهاء و الأصولين له معان عدة بمعنى القاعدة، وبمعنى الراجح أي الأولى والأصل الحقيقة إذا اختلفت المفاهيم لكنها لها نفس المعنى اللغوي.

مفهوم النحو:

لغة: يقال نحا (النحو) القصد و الطريق. و يقال (نحا نحوه) أي قصد قصده ، و (أنحى) بصره عنه عدله ،(نحاه) عن موضعه (فتنحى) والنحو إعراب الكلام العربي[3].

---

[1] محمد علي التهانوي، كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، تح: رفيق العجم، علي دحروج، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، ط 1 ، 1996م، ص 213 .

[2] المرجع نفسه ، ص: 214.

[3] عبد القادر الرازي مختار الصحاح ، مكتبة لبنان. بيروت، ط 5 - 1986 ، ص: 217.

و يقال (نحوت : نحوك) أي قصدت قصدك ، و (نحوت) بصري إليه ، أي صرفت و (أنحيت) عنه مصري أي عدلته و (انحى) في سيره : أي اعتمد على الجانب الأيسر.

و (النحو) إعراب الكلام العربي . وحكى عن أعرابي أنه قال: إنكم لتنظرون في نحو كثيرة - فشبهها بعتو وهو قليل و الوجه في مثل هذه الواو إذا جاءت في جميع الياء. كقولهم في جمع ثدي وعصا، وحقو ثدي. وعصي وحقي و بنو نحو، قوم من العرب[1].

و يأتي القصد و بمعنى البيان، وبمعنى الجانب وبمعنى المقدار و بمعنى المثل و بمعنى النوع ، و بمعنى البعض، وبمعنى القريب و بمعنى القسم [2].

نستنتج من خلال التعريفات اللغوية السابقة ذكرها أن معاني النحو والأكثر تداولا هو القصد والطريق وهي أوفق المعاني اللغوية بالمعنى الاصطلاحي.

النحو اصطلاحا:

هو مصطلح عرف منذ القرن الثاني للهجري ليدل دالا على القواعد التي تحكم كلام العرب، من إعراب وغيره ، ومع الاتفاق على أن النحو يدل على علم يحتذي كلام العرب فإن تعدد التعريفات واختلافها، قد نجم عنه تفاوت في المعنى الدقيق للمصطلح، بين قواعد إعراب الكلام وضبطه، وكيفية تركيب الكلام تركيبا يحترز فيه عن الخطإ ، ويشمل هذا ما قد يقع في الكلام من تقديم وتأخير و وجوب رعاية ما عرف عن العرب من هيئات ذلك [3].

[1] ينظر ،اسماعيل بن حماد الجوهري ، معجم الصحاح ، دار المعرفة، بيروت . ط3، 1429ه، 2008م، ص: 1024.

[2] ينظر ،عبد الله الفاكهي , شرح كتاب الحدود ,في النحو, مكتبة وهبة ، القاهرة ,ط2, 1414ه , 1993م , ص: 51.

[3] ينظر ،إيناس كمال الحديدي، المصطلحات النحوية في التراث النحوي، دار الوفاء القاهرة، ط 1, 2006م ص 148.

ومما لا شك فيه أن النحو العربي ما وجد إلا من أجل العناية بلغة القرآن الكريم وما يتعلق به من دراسات وإيجاد الضوابط التي تعصم اللاحنين من الخطأ وهذا الأمر جعل النحو يتسمفي جملته . بسمة النحو التعليمي لا النحو العلمي[1].

وجاء في كتاب الخليل بأنه مجموعة قواعد لغتنا، حاملة ميراثنا الفكري. وحافظة إبداعنا الحضاري والثقافي. فلا أقل من أن نهتم بثروته الإصطلاحية [2].

و يظهر من التعريفات السابقة لمصطلح النحو هو القواعد التي تحكم كلام العرب والعناية بلغة القرآن الكريم وضبطه من الوقوع في الخطأ من تقديم وتأخير وغير ذلك.

وقد عرفه الفاكهي (ت 972ه) علم بأصول أي بقواعد كلية منطبقة على جزئياتها، يعرف بها أحوال الكلام إعرابا وبناءا [3] .

وعرفه ابن جني(ت 392ه) في كتابة الخصائص : "وانتحاء سمات كلام العرب في تصرفه من إعراب وغيره, كالتثنية والجمع ، والتحقير و التكسير و الإضافة والنسب والتركيب وغير ذلك ليلحق من ليس من أهل العربية بأهلها في الفصاحة فينطق بها. وإن لم يكن منهم و أن شد بعضهم عنها رد إليها ..."[4].

---

[1] ينظر ،عبد الله أحمد بن أحمد محمد النحو العربي بين القديم والحديث، دار دروب ، عمان ، ط 1 ,2011م، ص:27.

[2] جورج متري عبد المسيح، هاني جورج تابري ، الخليل معجم مصطلحات النحو العربي, مكتبة لبنان، بيروت، ط 1, 1990م. ص: 15.

[3] المرجع نفسه : ص 53,58.

[4] ابن جني أبو الفتح، الخصائص ، ج1 . تح، محمد على النجار، دار الكتب المصرية، القاهرة، ط/. 1952م، ص: 34.

فالنحو علم يبحث عن أحوال أواخر الكلمات إعرابا وبناءا. و عن موقع المفردات في الجملة ،[1]وهو علم يعين الطلاب على فهم كلام الله وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم[2] .

و نستنتج من التعريفات السابقة أن هذا العلم ميز بين نوعين في دراسة الكلمة أولهما الإعراب أي يبحث عن أحوال أواخر الكلمة والثاني بدراسة بنية الكلمة المفردة أي تركيبها.

مفهوم أصول النحو :

أصول النحو كما يرى أصحابها هي القواعد العامة أو الأسس المبدئية التي يتخذها النحوي طريقة في التفكير[3] .

و يعد السماع والقياس و الإجماع واستصحاب الحال مجموعة من الأسس التي اعتمدها القدماء في معالجة المسائل النحوية، و قد سيطرت تلك الأسس على تفكيرهم النحوي؛ لأنها استطاعت توجيه عقولهم في الخلافات التي نشأت بينهم، و تعد تلك الأسس المحور الذي دار حوله البحث المنهجي في أدلة النحو أو أصوله عند القدماء[4].

[1] ينظر ،أنطوان الدحداح ، معجم لغة النحو العربي، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت ، ط 1، 1993م. ص: 331.

[2] عبد الله عماري، التنظير في علم أصول النحو العربي ونظرياته ، دار الأيام، الاردن .ط1. 2016م، ص: 11.

[3] حامد ناصر الظالمي، أصول الفكر اللغوي العربي في دراسة القدماء والمحدثين، دار الشؤون الثقافة العامة،بغداد، ط1, 2011م، ص: 77.

[4] محمود سليمات ياقوت، أصول النحو العربي، دار المعرفة الجامعية، مصر. ط/ 2015م، ص: 77.

يقول أبو البركات الأنباري (ت577 ه) : " أصول النحو : أدلة النحو التي تفرعت منها فروعه. وفصوله، كما أن أصول الفقه هي أدلة الفقه التي تنوعت عنها جملته وتفصيله " [1].

و ذكر جلال الدين السيوطي (ت911) أن أصول النحو علم يبحث فيه عن أدلة النحو الإجمالية من حيث هي أدلته ، وكيفية الاستدلال بها، وحال المستدل [2].

ويتبين من تعريف السيوطي وأبو البركات الأنباري هو علم يبحث فيه عن أدلة النحو. وأصول النحو هي القواعد و الأسس التي اعتمدها القدماء في معالجة المسائل النحوية و توجيه عقولهم في الخلافات التي حدثت بينهم.

نشأة علم أصول النحو:

يمثل علم أصول النحو المرحلة الثانية من تاريخ فكرة الأصول والفروع ، إذ تكتسب فكرة الأصول فيه مفهوما خاصا تتجلى أهميته في كونه الحلقة العليا من حلقات دراسة النحو لأن دراسة فن الأصول تالية كدراسة النحو نفسه فهي تجريد نظري للاستدلال النحوي [3] ، وقد عرف مصطلح أصول النحو في القرن الرابع الهجري، فاستخدمه ابن السراج (ت 316ه) في كتابه "أصول النحو الكبير والصغير " ثم كان أبو علي الفارسي (ت 377 ه) واسطة، نقلت بعض آثار أستاذه ابن السراج إلى تلميذه أبي الفتح عثمان ابن جني (ت 392ه) الذي تناول بعض قضايا هذا العلم في بعض كتبه وخاصة في كتابه "

---

[1] أبي البركات الأنباري لمع الادلة في أصول النحو، تح، السعيد الأفغاني دار الفكر، بيروت ط2، 1391ه، 1971م، ص: 80.

[2] ينظر: جلال الدين السيوطي، الإقتراح في أصول النحو ، تح: عبد الحكيم عطية. دار البيروتي ،بيروت ،ط 2. 1427ه ، 2006م. ص: 21.

[3] حسن خميس الملخ ، نظرية الأصل والفرع في النحو العربي، دار الشروق : عمان ، ط1 , 2015م , ص: .135

الخصائص" ثم قصده بالدرس عقب هؤلاء عالمان آخران هما : أبو البركات الأنباري المتوفى سنة (577هـ) والعالم الثاني جلال الدين السيوطي المتوفى سنة(911هـ)[1].

ولم يقم العلماء بتعريف هذا المصطلح إلا في القرن السادس الهجري وبالتحديد عند أبو البركات الأنباري[2] برسائله (الإغراب في جدل الإعراب) و (لمع الأدلة في أصول النحو) و (أسرار العربية) و (الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين) وقد أصدر السيوطي أهم ما كتب في هذا العلم في كتابيه (المزهر في علوم اللغة وأنواعها) و (الأشباه و النظائر في النحو) ثم في كتابه البالغ الأهمية« الاقتراح في علم أصول النحو» وإنما تمتد هذه الأهمية في الغد عن كونه استطاع أن يجمع شتات السابقين عليه، وأن يؤلف بينها وينسقها، ويجعل منها علما محدد المعالم والمبادئ واضح القسمات و الأصول[3].

-الفرق بين أصول النحو وعلم النحو :

أصول النحو العربي يقصد بها الأسس التي بني عليها هذا النحو في مسائله و تطبيقاته ووجهت عقول النحاة في آرائهم وخلافهم وجدلهم ، وكانت لمؤلفاتهم كالشرايين التي تمد الجسم بالدم والحيوية[4]، إذ ما أمعنا النظر في تعريف كل منهما فالنحو:(علم بقواعد و مقايس-أحكام- مستنبطة من كلام العرب الفصحاء)[5] .

---

[1] علي أبو المكارم ، أصول التفكير النحوي، دار غريب ،القاهرة ، ط 1. 2007م. ص: 17.
[2] أشرف ماهر محمود النواجي، مصطلحات علم أصول النحو، دار عزيب : القاهرة، ط/ 2001م، ص: 09.
[3] المرجع نفسه، ص: 17، 18.
[4] محمد عيد , أصول النحو العربي , عالم الكتب، القاهرة، الطبعة 04، 1989م، ص01.
[5] علي توفيق الحمد. مقابسة في علم أصول النحو . مجلة كلية الدراسات - الإسلامية العربية دولة الإمارات المتحدة ، دبي، العدد 18, 2000م، ص218.

فحتى يتم وضع القواعد و الأحكام المتبعة في علم النحو يلزم إسنادها إلى أدلة أصول نحوية وضعها اللغويين أثناء دراستهم لفروع النحو، و من خلال هذه القواعد الأصولية الأساسية يتم بناء علم النحو العربي بفروعه و فصوله ، فعلم أصول النحو هو المعيار والميزان القويم الذي يقوم عليه علم النحو[1]، و أسس اللغة العربية .

إن مفهوم الأصول في الفترة المبكرة من نشأة هذا العلم كان يعني القاعدة المستنبطة مما اطرد في كلام العرب،فالمعنى بالأصول في فترة النشأة إذن القواعد وهي التي تعتمد على ركيزتين أساسيتين هما السماع والقياس،وعليه(يجب التفريق بين المفهومين المختلفين لأصول النحو عند النحاة العرب :

-الأول: و يعني القواعد الأساسية في النحو، والتي يمكن تسميتها بالأصول النحوية الثابتة.

الثاني: يعني الأصول المنهجية التي قام عليها النحو العربي وانبثت عليه القواعد)[2].

الخلاصة:

وبالجملة فأصول النحو هي أصول اللغة،و أصول النحو بمعنى القواعد الأساسية للنحو.

و أصول النحو يبحث في الأدلة الإجمالية ، بينما علم النحو يبحث في الأدلة التفصيلية .

[1] إيمان الحياوي ،مفهوم علم أصول النحو تاريخ: 14/02/2023،س : 10:30 الرابط: https://mawdoo3.com

[2] محمد سالم صالح : أصول النحو دراسة في فكر الأنباري، دار السلام. القاهرة ، ط1، 1427ه، 2006 م، ص: 43.

الفصل الأول : مفهوم السماع و ضوابطه

مفهوم السماع لغة و اصطلاحا

مفهوم السماع عند بعض اللغويين

شروط السماع

مصادر السماع

- **مفهوم السماع:**

-السماع لغة:

جاء في كتاب العين للفراهيدي (ت175ه) قوله في ترجمة (سمع): " و تقول سمعت أذني زيدا يقول كذا وكذا أي سمعته "[1]، و عرفه الزمخشري (ت 538 ه) بقوله:(سمع: سمعته، و سمعت به، و ملأ مسمعيه و مسامعه، و سامعته و هو مني بمرأى، و مسمع وسمع به انوه به ،و"استمع من يسمع " وهو ولد الذئب من الضبع.

أسمعت الزبيل : جعلت له مسمعا ،و من المجاز: "سمع الله لمن حمده" أجاب و قبل[2].

والسماع هو تلتقطه الأذن من أفواه الناطقين المستعملين للغة ، فيقال سمعت فلان يقول... سمعتهم ينشدون... سمعت أعرابيا... سمعت الثقة...[3].

و تبين لنا من خلال التعريف اللغوي أن مصطلح السماع مأخوذ من الفعل سمع و أن سماع كل ما تلتقطه الأذن من أفواه الناطقين بها أي ملاحظة الكلام المنطوق بعد تلقيه من المتكلم.

السماع هو مصدر الفعل (سمع) الشيء بالكسر سمعا وسماع و جمعت أسماع وجمع الأسماع على أسامع. واستمع التلميذ للأستاذ أي أصغى إليه. ويقال ذهب سمعه في الناس أي صيته. والسمع الذكر الجميل هو ما تلتقطه الأذن [4] .

---

[1] الخليل بن أحمد الفراهيدي، كتاب العين ، ج1، تح، مهدي المخزومي و إبراهيم السامرائي مكتبة الهلال القاهرة ، ط1، د/ت، ص: 23.

[2] الزمخشري ،أساس البلاغة، ج1 ، تح: محمد باسل عيون سود، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1998م، ص474.

[3] صالح بلعيد, في أصول النحو ، دار هومة، الجزائر، ط2, 2008م، ص: 32.

[4] عبد الله عماري ، التنظير في علم أصول النحو العربي ونظرياته ، ص 30.

سمع الصوت، يسمعه سمعا ، وسماعة ، و سماعية أدركه مجلسة الأذن فهو سامع ج سماع وسمعة وسامعون و - لفلان أطاعه و الله لمن حمده لمجاب حمده وتقبله والرجل فهم وأذعن تقول "إسمع ما أقول لك"، أي أفهمه.

السامعة:الأذن

السماع : مصدر. - كلما إلتذته الاذن من صوت حسن و السمع: حس الأذن.

و السماع الكثير السماع لما يقال وينطق به و الجاسوس .

السميع : قوي السمع والمسمع ، وهو من الأسماء الحسنى[1].

ونستنتج في الأخير أن السماع مصدر . من الفعل سمع سمعته، و سمعت به وهذا ما نجده أغلب المعاجم اللغوية.

-السماع اصطلاحا:

السماع هو النقل بمصطلح أبو البركات الأنباري فالمصطلحات مترادفات[2] .

وهو الأصل الأول من أصول النحو العربي و يقابله في أصول الفقه الكتاب والسنة [3]وأكثرها أهمية و يقصد به كل ما ورد من الأساليب الفصيحة المنقولة نقلا صحيحا عن العرب[4] .

إذ يعد السماع هو الأصل الأول من أصول النحو.

ويعد الأساس في الاستدلال على أحكام النحو فلا يصح حكم نحوي دون دليل من السماع أو النقل حتى لو كان مقبولا في القياس ، و في ذلك يقرر النحاة أن السماع يبطل القياس[5] .

1عبد الله البستاني: الوافي ، معجم وسيط للغة العربية ،ص392-393.

2محمود أحمد نحلة أصول النحو العربي ، مكتبة الأداب ،القاهرة . ط1, ص: 27.

3مجدي محمد حسين، من تاريخ النحو العربي، دار حورس، مصر، ط1, 2010م، ص:159.

4 خالد سعد محمد شعبان، أصول النحو عند إبن مالك، مكتبة الآداب، مصر، ط1، 2006م، ص18.

5ابن العلام مخلوف، مبادئ في أصول النحو، دار الأول ، تيزي وزو، ط1، 2012م، ص 33.

من خلال التعريف يمكن القول أن السماع له أهمية في استخراج أحكام وقواعد النحو و أن السماع يبطل القياس.

يختلف مفهوم (السماع) باختلاف فى التناول و المعالجة، وهكذا نجد ان "السماع يرد في كتب النحو مرادا به هذان المعنيان المتقاربان اللذان يمكن أن يطلق على أحدهما" السماع العفوي" ، و على الآخر منهما "السماع العالمي"[1] .

يظهر لنا من خلال هذا التعريف أن مصطلح السماع يطلق على مرادفين هما السماع العفوي والسماع اللغوي في كتب النحو.

وعليه فإن السماع هو الأخذ المباشر للمادة اللغوية عن الناطقين بها وجمعها و تحليلها.

-مرتبة السماع عند النحاة:

-السماع عند المازني (ت 249ه):

يقدم المازني السماع على القياس شأنه في ذلك شأن من سبقه من العلماء إذ أن الشيء إذا اطرد في الاستعمال وشذ عن القياس فلا بد من إتباع السماع الوارد به نفسه لكنه لا يتخذ أصلا يقاس عليه غيره.

وقد استشهد المازني بمصدرين هما القرآن الكريم ، وقراءاته و كلام العرب شعرا ونثرا أما الحديث الشريف فلم أجده يستشهدا به فيما وقفت عليه من قضايا[2]

-السماع عند ابن جني أبو الفتح (ت392ه):

إذ يقول : "واعلم أنك إذا أداك القياس إلى شيء ما ثم سمعت العرب قد نطقت فيه بشيء آخر على قياس غيره ، فدع ما كنت عليه إلى ما هم عليه, فإن سمعت من آخر مثل ما

---

[1] محمد حماسة عبد اللطيف، لغة الشعر دراسة في الضرورة الشعرية ، دار الشروق، القاهرة، ط1, 1996م, ص11.

[2] ينظر: علي بن أحمد بن علي المازني، نحو المازني، علم الكتب الحديث ، إربد الأردن،ط1،2008 ،ص194.

أجزته فأنت فيه مخير : تستعمل أيهما شئت... "

و يقول :" إذا تعارض نطقت بالمسموع على ما جاء عليه. ولم تقسه في غيره و ذلك نحو قوله تعالى : **" استحوذ عليهم الشيطان** "فهذا ليس بقياس لكنه لا بد من قبوله لأنك إنما تنطق بلغتهم وتحتذي في جميع ذلك أمثلتهم . ثم إنك من بعد ذلك لا تقيس عليه غيره الأتراك لا تقول في استقام، استقوهم، ولا في استباع استبيع."[1].

ويتبين مما سبق أن النحاة قد إتفقوا على وضع السماع في المرتبة الأولى من الأدلة .

-السماع عند جلال الدين السيوطي (ت 911ه):

يقول السيوطي : " وأعني به : ما ثبت في كلام من يوثق بفصاحته فشمل كلام الله تعالى وهو القرآن، وكلام نبيه صلى الله عليه و سلم، و كلام العرب قبل بعثته. وفي زمنه وبعده إلى أن فسدت الألسنة بكثرة المولدين نظما و نثرا، عن مسلم أو كافر . فهذه ثلاث أنواع لابد في كل منها من الثبوت[2].

-السماع عند يحيى الشاوي (ت 1096ه).

إذ عرفه بقوله : "أنه الكلام الذي اتفق على فصاحته ككلام العرب ونبيه حيث تحقق أنه كلامه صلى الله عليه و سلم، و لم يحتج المحققون بالحديث لجواز نقله بالمعنى أو جواز لحن ناقله ممن ليست بفصيح"[3] .

ويتبين من التعريفات السابقة أنهم يكادوا يتفقوا بتعريف واحد للسماع إذ يعتبرونه الأصل الأول من أصول النحو وأنهم قد عرفوا السماع بالنظر إلى مصادره الثلاث

---

[1] ابن جني أبو الفتح، الخصائص، ص117 ، 125.
[2] جلال الدين السيوطي، اقتراح في أصول النحو، ص 39.
[3] ينظر : يحيى الشاوي، ارتقاء السيادة في علم أصول النحو ،دار الأ نبار، العراق، ط 1، 1411ه، 1990م. ص 47.

شروط السماع:

وضع العلماء للسماع وصحته شروطا عديدة أهمها:

أولا : الفصاحة:

المقصود بها عند القدماء هي الخلو من التنافر والغرابة ومخالفة القياس النحوي الحمل على الأكثر. ومدارها كثرة الإستعمال و ما خالف الأكثر لغات .

حيث أن العربي إذا قويت فصاحته يأتي بفصاحات وهذه الفصاحات متنوعة تختلف من بيئة لأ خرى، والفصاحة عند أهل المدر هي الكلام الموغل في البداوة[1].

فهي متحققة في كل أنواع النقل. فالقرآن الكريم في أعلى مراتب القرآن، ويليه الحديث النبوي الشريف ، ولا يمترى أحد في أن النبي صلى الله عليه و سلم أفصح من نطق بالضاد . وكلام العرب الشعري والنثري في الدرجة التي تلي الحديث النبوي و قد اعتنى علماء اللغة والنحو بوضع معايير للقبائل التي تؤخذ عنها اللغة[2].

عرفنا بما سبق أن مصطلح " الفصاحة " وما يشتق منه كان يقصد منه عند النحاة واللغوين في زمان سبويه المدلولات الأتية :

أ-صفة من ترضي عربيته:اي كون الناطق العربي الفصيح " ترضى عربيته و يوثق بلغته و يؤخذ بها " و يتم ذلك باستيفاء ما يأتي :

ب-السلامة اللغوية : أي كون هذا الناطق ينطق بكلام "عربي "بالتمام سليما عن الخطأ اللغوي الذي لا يعرفه الفصحاء إطلاقا فالخطأ من الناحية العلمية المحضة هو عدم انتماء العبارة الموصوفة بذلك إلى كلام العرب، ليس إلا ، وهو حاصل على لسان غير الفصيح ممن كان يعيش في ذلك الزمان ويتكلم بالعربية ، وهو اللحن أي ما " ليس من كلام العرب" على حد تعبيرهم القديم.

---

[1] صالح بلعيد ،في أصول النحو، ص : 34.

[2] خالد سعد محمد شعبان، أصول النحو عند إبن مالك ، ص: 18.

ج - السلقية الخاصة بالفصيح : كون الناطق الفصيح - أيا كان بدويا أم حضريا كما سنراه - اكتسب العربية الفصيحة من بيئته التي نشأ فيها أي تكون لغته الأولى وألا يكون تعلمها من ملقن[1] .

ومن هذه الأقوال والتحديدات اللغوية نستخلص أن الوحدات الدلالية الأولية لمفهوم الفصاحة غير المصطلح عليه عند النحاة هي كالتالي:

1- طلاقة اللسان وعدم وجود عقدة أو عي ومن ثم سهولة التعبير .

2-بيان كلام الفصيح و وضوحه وفهم السامع لما يعنيه بسهولة وهذا ينطبق على العربية وغيرها من اللغات .

3-حسن الكلام و بلاغته والفصاحة هي بذلك مرادفة للبلاغة في اللغة العادية وقبل ظهور علم البلاغة.

4- السلامة من اللحن إذ لا يعقل أن يوصف البليغ باللحن على مذهب قومه سواء كان ذلك بالسلقية أو بالتلقين[2] .

ويتبين لنا أن ليس كل شخص يتحدث العربية فصيح أنما عليه أن تتوفر فيه بعض النقاط كالسلامة اللغوية و السلقية وحسن الكلام وأن يكون ابن بيئته التي نشأ فيها أي تكون لغته الأولى لكي يوثق بلغته و يؤخذ بها.

-ثانيا : الاطراد:

-اللغة لابد لها من ضوابط وقوانين . وهذه الضوابط والقوانين قامت على المسموع

---

[1] عبدالرحمان الحاج صالح، السماع اللغوي العلمي عند العرب و مفهوم الفصاحة، موفم للنشر، الجزائر، ط1، 2007م، ص38, 39.

[2] المرجع نفسه ،ص: 57.

المروي عن معرب، فهي ليست دخيلة على اللغة أو مفروضة عليها [1] والاطراد هوما يفهم من معنى قوله أن يكون المنقول خارجا عن حدة القلة إلى وحدة الكثرة واستبعد بذلك الشواذ من المنقول وهي كثيرة في العربية.

فالسماع كركن من أركان القياس يقتضي الاطراد، أما خارج القياس فلا تشترط الكثرة أو الاطراد و إذن فإنه ليس من شرط المنقول أن يكون خارجا عن حدة القلة إلى حدة الكثرة[2].

إذ أن الاطراد مما يقوي المسموع بحيث يقاس عليه، و يقابله الشذوذ مما يوهن المسموع ويقدح بحيث لا يصح القياس عليه [3] ، ونرى أن السيوطي و الدكتور عبد العالم سالم مكرم أن الاطراد ليس شرطا أساسيا بل هو من معاير النقد المسموع.

إذ يقول عبد العال مكرم : "والباني للقواعد يحاول دائما أن تكون قواعده مطردة ولا يأتي هذا الاطراد إذ نظر المؤسس اللغوي أو النحوي إلى كلام العرب كله ، ومن هنا كان المنهج يحتم عليه أن يبني قواعده على الأكثر، و ما خالف هذه القواعد سمي لغات وليست هذه اللغات موضع شك أو إتهام ولكنها خرجت عن مستوى الكثرة ، فلا تقام عليها قاعدة، ولا يبنى على أساسها أسلوب لأن من شأن القاعدة دائما أن تحاط بالاطراد الذي يحميها من الخلل، ويحفظها من اضطراب"[4].

---

[1] حسن خميس الملخ، نظرية الأصل والفرع في النحو العربي، ص: 148.

[2] ابن لعلام مخلوف ، مبادئ في أصول النحو، ص :39.

[3] عبد الرحمان بن ضيف الله الطلحى، الأدلة النحوية الإجمالية في المقاصد الشافية للشاطبي، رسالة دكتوراه ، تخصص نحو و صرف، المملكة العربية السعودية. جامعة أم القرى ا سنة 1423هـ ، ص : 82.

[4] عبد العال سالم مكرم، الحلقة المفقودة في تاريخ النحو العربي. دار النشر مؤسسة الرسالة بيروت، ط1, 1413هـ، 1993م. ص: 247.

ثالثا : صحة النقل:

أي أن الكلام يكون مسموعا عن أعراب ذو ثقة خارج عن كلام المولدين مع التحري والإحاطة بما يسمى بعلم الرجال أم علم الجرح والتعديل[1].

عبر عنه بالنقل الصحيح ، وقد قسم علماء العربية اللغة المنقولة إلى قسمين: تواتر وآحاد.

التواتر: لغة القرآن الكريم وما تواتر من السنة وكلام العرب وهذا القسم دليل قطعي من أدلة النحو يفيد العلم .

الآحاد : ما تفرد بنقله بعض أهل اللغة ولم يوجد فيه شرط التواتر، وهو دليل مأخوذ به[2] .

ثم إن اللغوي همه التثبت من فصاحة من ينقل عنه مشافهة، فإذا وثقوا بفصاحة العربي نقلوا عنه دون حرج، لاسيما إذا تبين لهم أن ما نقلوه جاريا على سمات كلام العرب ، ولم يغير عنه ...[3].

والمراد من تقسيم المسموع إلى متواتر و آحاد ومرسل ومجهول هو معرفة مدى سلامة اللغة المنقولة وحجتها و الترجيح بين النصوص المستدل بها عند التعارض[4].

-مصادر السماع : القرآن الكريم , الحديث الشريف و كلام العرب

1/القرآن الكريم:

لإختلاف من العلماء في حجية النص القرآني فهم مجمعون على أنه أفصح ما

---

[1] عبد الله عماري ، التنظير في علوم أصول النحو العربي، ص:32.
[2] خديجة الحديثي، الشاهد وأصول النحو في كتاب سبويه، ص:79.
[3] بن لعلام مخلوف ، مبادئ في أصول النحو، ص: 36.
[4] عبد الرحمان الطلحي, الأدلة النحوية الإجمالية في المقاصد الشافية للشاطبي، رسالة دكتوراه، ص61.

نطقت به العرب، وأصح منه نقلا وأبعد عن التحريف مع أنه نزل بلسان عربي مبين وعلى كثرة المعارضين و المعترضين لم يتعرض احد من العرب وقت نزول القرآن لعربيته من قريب أو بعيد ، بل انبهروا و أقروا بما وصل إليه من درجات في البيان تنقطع دونها أعناق البلغاء ،و الفصحاء فتناهوا عن سماعه و تداعوا إلى اللغو فيه حذر التأثر به[1] ، و قال تعالى:**"وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لَا تَسْمَعُوا لِهَٰذَا الْقُرْآنِ وَالْغَوْا فِيهِ لَعَلَّكُمْ تَغْلِبُونَ (26)"**[2].

و أقر النحاة أن كلام الله أجري على كلام العباد فتكلموا بكلامهم و جاء القرآن على لغتهم ، و على ما يعنون من هنا ظهرت شواهد القرآن الكريم في كتب النحو عند سيبويه هو شواهد القرآن عند أقرانها في الغالب بما ورد عن العرب من شعر و نثر و أحيانا بالأمثلة التي يقيسها عن ما صح عن العرب و لم يكتف سيبويه بالإستشهاد بالنص القرآني فحسب ، بل ضم إليه قراءاته و القرآن و القراءات حقيقتان متمايزتان متغايرتان ، كما يقول الزركشي في "البرهان":" فالقرآن هو الوحي المنزل على محمد صلى الله عليه و سلم بيانا و إعجازا و القراءات اختلاف ألفاظ الوحي المذكور كتابة أو نطقا و ضبطا[3] .

أيأن العلماء قد أجمعوا على أن القرآن هو المصدر الأول في الإحتجاج و ذلك لا خلاف فيه .

والنص القرآني هو المصدر الأصح والأغنى بالاستعمال اللغوي أما قراءاته فمسموعة عن الرسول صلى الله عليه وسلم وثابتة بالأسانيد المتواترة والصحيحة التي لا مطعن فيها ، وثبوت ذلك دليل على جوازه في العربية ، و اختلافها يؤيد أنفي القرآن

---

[1] محمد أحمد نحلة، أصول النحو العربي ، ص:29,30.

[2] فصلت، 26.

[3] بدرالدين الزركشي، البرهان في علوم القرآن،تح،محمد أبوالفضل إبراهيم ،دارالتراث،ط/، ص 318.

عددا كبيرا من لغات العرب ، والقراءات مرجعها الرواية والنقل عن الرسول صلى الله عليه وسلم ،إذ لو كانت غير ذلك لوردت فيها العيوب الخاصة في لغات العرب التي تجنبها الفصحاء : كالكشكشة في ربيعه و مضر، والعنعنة في لغة قيس وتميم و الفحفحة في لغة هذيل و علل الدكتور عبد العالم سالم مكرم قراءة ابن مسعود (حتى، حين) بواحد من أمرين : إما أنه سمعها من الرسول صلى في هذا الموضع فحسب لأنها كررت في غير سورة يوسف او أن لسانه الهذلي غلب عليه من غير سماع[1].

وفي جواز الاحتجاج بقراءات القرآن المتواترة جميعا ، فليس هناك من خالف الاحتجاج بألفاظه حتى أن بعض متأخرين النحاة أجازوا الاحتجاج بالقراءات الشاذة على الرغم من أن بعض المتقدمين منعوا الاحتجاج بها[2] ،وقد كان قوم من النحاة المتقدمين يعيبون على عاصم و حمزة وابن عامر قراءات بعيدة في العربية وينسبونهم إلى اللحن وهم مخطئون في ذلك، وقد رد المتأخرون منهم ابن مالك على من عاب عليهم ذلك بأبلغ رد واختار جواز ما وردت به قراآتهم في العربية وان منعه الأكثر متستدلا به فإن قلت فقد روي عن عثمان أنه قال لما عرضت عليه المصاحف لحنا مستقيمة العرب بألستها[3] .

و نعني مما وسبق ذكره أن القراءات القرآنية ثابتة بالإسناد عن رسول الله صلى الله عليه و سلم و مرجعها هو الرواية و النقل عن النبي عليه أفضل الصلاة و السلام .

أما الاحتجاج بالقراءات فقد انقسم النحاة إلى قسمين المتأخرون منهم أجازوا الاستشهاد بها أي القراءات الشاذة و البعض الأخر من المتقدمين منعوا احتجاج بها.

---

[1] عباس على الأوسي،المدارس النحوية،ص:83.

[2] خديجة الحديثي،الشاهد في أصول النحو في كتاب سيبويه, ص:136.

[3] جلال الدين السيوطي،الإقتراح في أصول النحو،ص:40.

و عن عروة قال سئلت عائشة عن لحن القرآن عن قوله" **إِنْ هَٰذَانِ لَسَاحِرَانِ** "[1]**وعن قوله"إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالنَّصَارَى وَالصَّابِئِينَ ونفقالت يا ابن أختي هذا عمل الكتاب أخطأ و في الكتاب " أخرجهما أبو عبيد في فضائله**[2].

فكيف يستقيم الإستدلال بكل ما فيه بعد هذا؟

قالت ما عاذا الله كيف يظن أولا الصحابة أنهم يلحنون في الكلام و هو الفصحاء اللدُّ؟

نعم كيف يظن بهم في القرآن الذي تلقوه من النبي صلى الله عليه وسلم و ضبطوه وحفظون وأتقنوه؟

. ثم كيف يظن بهم ثالث اجتماعهم كلهم على خطأ أو كتابته ؟

ثم كيف يظن عدم تنبههم و رجوعهم عنه ؟

-تم كيف يظن أن القراءات استمرت على مقتضى ذلك الخطأ وهو مروي بالتواتر خلفا عن سلف هذا ما يستحيل عقلا و شرعا[3] .

أما موقف أبي حيان من الشاهد القرآني فإن أبا حيان يعد الشاهد هو الأساس الأول والمصدر الموثوق في التقعيد واستخلاص قواعد النحو و تثنيتها، فقد بلغ كتاب الارتشاف مما يزيد على ألف بيت[4] .

و من الأمثلة مدى اعتماد أبي حيان على الشاهد القرآني يقول وهو يتحدث عن معاني (عن) وتكون عندهم للاستعانة نحو قوله تعالى: **"وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَى"**[5]

---

[1] طه، 63.
[2] البقرة، 62.
[3] جلال الدين السيوطى, الإقتراح في أصول النحو، ص:41.
[4] ابو حيان، الارتشاف الضرب من لسان العرب، ج1،تح، رجب عثمان محمد، مكتبة الخانجي ،القاهرة، ط 1 ، 1418-1998, ص:44.
[5] النجم، 3.

أي بالهوى وتكون عددهم لموافقة بعد نحو قوله تعالى **" لتركبن طبقا عن طبق"** :
أي بعد طبق[1] .

أما القراءات فهي الوجوه المختلفة التي سمح النبي صلى الله عليه وسلم بقراءة نص المصحف بها قصدا للتيسير والتي جاءت وفقا للهجة من اللهجات العربية .

أما في شروط القراءة فيبين ابن الجزري: أن كل قراءة وافقت العربية و لو لوجه و وافقت أحد المصاحف العثمانية ،و لو احتمالا وصح سندها منها فهي قراءة صحيحة يجوز ردها ، ولا يحل إنكارها ، بل هي من الأحرف السبعة التي نزل بها القرآن،ووجب قبولها سواء كانت من الأئمة السبعة أم عن العشرة أم عن غيرهم من الأئمة المقبولين ومتى اختل واحد من الأركان الثلاثة أطلق عليها ضعيفة أو شاذة أو باطلة، سواء كانت عن السبعة أم عن ما هو أكثر منهم، هذا هو الصحيح عند أئمة التحقيق من السلف والخلف.

شروط القراءة عند إبن الجزري :

وهذه الشروط التي اشترطها ابن الجزري لصحة القراءة يوجه إليها النقد، فإن الرأي الصحيح هو أن القراءة سواء كانت متواترة أو شاذة أو غير ذلك إذا صح السند في روايتها عن القراء، فإنه يأخذ بها ولو خالفت أقيسة البصريين والكوفيين فالقراءة سنة متبعة، و هذا هو الرأي الذي قال به أبو حيان في الارتشاف واختاره يقول :" و الذي نذهب إليه أن ما صحت الرواية به من أنباء القراء وجب المصير إليه وإن خالف أقوال البصريين وروايتهم، وقد استقرىء هذا اللسان البصريون والكوفيون فوجب المصير إلى ما استقراه و من حفظ حجة على من لم يحفظ"[2]

إذن فأبو حيان قد استشهد بالشاهد القرآني وهذا يظهر من خلال الأمثلة الكثيرة التي

---

[1] الانشقاق، 19.

[2] ابو حيان الاندلسي , ارتشاف الضرب من لسان العرب، ص: 46 , 47.

استدل بها، بعدها انتقلت إلى شروط القراءة التي ذكرها ابن الجزري و تمثلت في ثلاثة أركان متى اختلت إحداه أطلق عليها ضعيفة أو شاذة، و هذا ما انتقد فيه ابن الجزري حيث يرى أمثال أبي حيان انه يكفي للقراءة كي يؤخذ بها، أن يصح سندها في روايتها و لو خالفت أقيسة البصريين و الكوفيين.

وقد أجمع العلماء على تواتر القرآن الكريم ، ككتاب منزل متكامل و وجوب الإيمان بذلك، فقد اختلفوا في اشتراط التواتر أو الاكتفاء بصحة السند في شروط القراءة المقبولة ،فرأى جمهور العلماء اشتراط التواتر أنه متحقق في القراءات السبع أو العشر المنحصر فيها، وأن كل فرد منها متواتر وقد جزم بهذا القول أبو القاسم النويري قال:" وعدم اشترط التواتر ، قول حادث مخالف لإجماع الفقهاء و المحدثين و غير مهم لأن القرآن عند عند جمهور من أئمة المذاهب الأربعة ، وهو ما نقل بيني دفتي المصحف نقلا متواترا ،وكل من قال بهذا الحد اشترط التواتر"، كما قال: ابن حاجب و حينئذ فلابد من التواتر عند الأئمة الأربعة و صرح بذلك جماعات كابن البرّ، ابن عطية والنووي والزركشي و السبكي والأذرعي ، و على ذلك أجمع القراء ولم يخالف المتأخرين مكي وتبعه بعضهم. وهذا قول فيه تعميم لوجوب التواتر في جميع أجزاء القرآن و قراءاته و لعل خلاف مكي الذي أشار إليه هو قوله: " فإن سأل سائل فقال" فما الذي لا يُقبل المرء من القراءات فيقرأ به ؟ وما الذي لا يقبل ولا يقرأ به ؟ وما الذي لا يقبل و لا يقرأ به؟" فالجواب أن جميع ما روى من القراءات على ثلاثة أقسام:

قسم يقرأ به اليوم وذلك ما اجتمع فيه وهي أن ينقل عن الثقات إلى النبي صلى الله عليه و سلم أو أن يكون وجهة. في العربية التي نزلت بها الشائعات أوأن يكون موافقا لخط المصحف[1].

[1] إبراهيم عبد الله رفيدة ، النحو و كتب التفسير ، الدار الجماهيرية ، طرابلس ، ط3 ، 1990 ،ص:27 ،28.

إذا و عليه نفهم من هذا النص أن العلماء قد اختلفوا في شروط التواتر فجمهور العلماء قد ذكروا أن شروط التواتر متحققة في القراءات السبع و العشر و من المؤكدين لهذا القول أبو القاسم النويري و غيره من العلماء.

وهذا القول غير صريح في اشتراط التواتر، بل لعل مقصوده هو صحة النقل عند غير الأضداد إذا ما وافق العربية يقبل و لا يقرأ به كله إذا لم يثبت قرآن بخبر واحد[1].

إذا فالقرآن لا شك في أنه ذروة الفصاحة العليا في أتقى أصالتها، ثم هو النص الموفق وقراءات القرآن جميعها حجة في النحو، وكل ما ورد أنه قرئ به جاز الاحتجاج به في العربية سواء كان متواترا أم أحادا أما شاذا.

وكخلاصة لما سبق فإن القرآن قد أجمع العلماء في حجيته، لكن بعضهم اختلف حول القراءات القرآنية ، فنجد بعض من النحاة المتقدمين قد منعوا الاحتجاج بالقراءات الشاذة أما النحاة المتأخرون فقد أجازوا الاحتجاج بها أمثال ابن مالك، و اجمعوا كذلك على تواتر القرآن الكريم لكنهم اختلفوا في شروط تواتره ، أو الاكتفاء بصحة سنده ذلك إن صح السند في روايتها عن القراء فإنه يأخذ بها[2].

2/الحديث النبوي الشريف:

هو كلام الرسول صلى الله عليه و سلم فيستدل منه بما ثبت أنه قاله على اللفظ المروي و ذلك نادر جدا، إنما يوجد في الأحاديث القصار على قلة أيضا فإن غالب الأحاديث مروي بالمعنى ، و قد تداولتها الأعاجم و المولدون قبل تدوينها فرووها بما أدت إليه عباراتهم فزادوا و نقصوا قدموا و أخروا و أبدلو ألفاظا بالألفاظ و لهذا ترى

[1] المرجع السابق ، ص:28،27.

[2] ينظر،عفاف حسانين،في أدلة النحو،المكتبة الأكاديمية،ط1،القاهرة، 1996 ص 16،15.

الحديث الواحد في القصة الواحدة مروي على أوجه شتى بعبارات مختلفة[1] .

و يذكر أبو حيان في كتابه ارتشاف الضرب من لسان العرب أن الحديث لا يمكن الإحتجاج به فقد انقسم النحاة إلى ثلاث فرق الأولى منعت الإحتحاج به و كان أبو حيان النحوي ضمنهم و شيخه أبو الحسن بن الضائع والثانية اتخذت مذهبا وسطا وعلى رأسها الشاطبي والسيوطي والثالثة أجازت الاحتجاج به ، وعلى رأسها ابن مالك لأنه استشهد بالحديث كثيرا ، و قد وقف أبو حيان بالمرصاد لابن مالك وعاب عليه كثيرا فقال عنه :"وهذا الرجل على عادته في إثبات القواعد بما ورد في الحديث".

وقد استشهد أبو حيان بثلاثة وخمسين حديثا لرسول الله صلى الله عليه عليه وسلم و أربعة لعمر بن الخطاب واثنان للحارث بن عباد و واحد لكل من عثمان بن عفان وعلي بن أبي طالب وعائشة و عبد الله بن مسعود و غيرهم وقد وجدت تسعة منها في صحيح مسلم[2] .

و عبر أبو حيان سبب عدم احتجاج العلماء بالحديث النبوي في حجة المانعين في عدم الوثوق بأن المروي لفظ النبي صلى الله عليه وسلم ولهذا لم يحتجوا بها، إذ قال:"إنما ترك العلماء ذلك لعدم وثوقهم أن ذلك لفظ الرسول عليه الصلاة والسلام إذ لو وثقوا لجرى مجرى القرآن"[3] .

في إثبات القواعد الكلية و إنما كان ذلك لأمرين أحدهما أن الرواة جوزوا النقل بالمعنى فتجد قصة واحدة قد جرت في زمانه صلى الله عليه وسلم فتنتقل بألفاظ مختلفة كحديث : **"زَوَّجْتُكَهَا بما معكَ مِنَ القُرْآنِ"**.

---

[1] جلال الدين السيوطي، الاقتراح في أصول النحو، ص:43.

[2] أبو حيان، ارتشاف الضرب في لسان العرب، ص:49.

[3] سعيد الأفغاني، في أصول النحو،دار المكتب الإسلامي ، بيروت، ط1، , 1927 -1407ص: 47.

وفي رواية أخرى"**قَدْ مَلَّكْتُكَها بما معكَ مِنَ القُرْآنِ**".

فكما نرى فقد اختلفت صيغ الكلام في كل رواية لكن لم يؤثر هذا الاختلاف في المعنى الحديث الذي يبين أن مهر زواجهما هو القرآن الكريم، فنعلم يقينا أنه صلى الله عليه وسلم بجميع هذه الألفاظ تجزم بأنه قال بعضها، إذ يحتمل انه قال لفظا أخر مرادفا لهذه الألفاظ فأتت الرواة بالمرادف ولم تأتي بلفظه إذا المعنى هو المطلوب ولا سيما مع تقادم السماع وعدم ضبطه بالكتابة و الاتكال على الحفظ والضابط منهم ضبط المعنى وأما ضبط اللفظ فبعيدا جدا ولا سيما في الأحاديث الطوال ومن نظر في الحديث أدنى نظر علم علم اليقين أنهم يروون بالمعنى.

الأمر الثاني أنه وقع اللحن كثيرا فيما روى من الحديث لأن كثيرا من الرواة كانوا غير عرب بالطبع ولا يعلمون لسان العربي بصناعة النحو فوقع اللحن في كلامهم ولا يعلمون ذلك، فنظرة إلى معاجم التهذيب في الأزهري و الصحاح للجوهري كافية لتدحض ما ادعى به أبو حيان .

إذن فالرواة أجازوا النقل بالمعنى عن النبي صلى الله عليه و سلم و الاختلاف يكون فالألفاظ فقط ببنما الأمر الثاني فقد شاع اللحن من الحديث وذلك راجع لكون الرواة من غير العرب وهذا ما جعل الحديث يقع محل خلاف بين من يحتج به ومن لا يحتج به[1] .

أما الفريق الذي يجوز الاستشهاد بالحديث مطلقا فعلى رأسهم ابن هشام وابن مالك حيث أكثر الأول من الاستشهاد بالحديث كثرة فاقت استشهاد الأخير به ،وكانت حجتهما وحجة أمثالهما ممن أجازوا الاحتجاج بالحديث ما رد به ابن الدماميني على أبي حيان فقال " قد أكثر المصنف من الاستدلال بالأحاديث النبوية " ، ومن يقول منهم بجواز النقل

[1] المرجع السابق،ص:47, 48.

بالمعنى ، فإنما هو عنده بمعنى التجويز العقلي الذي لا ينافي وقوع نقيضه فلذلك تراهم يتحرون في الضبط ، و يتشددون مع قولهم بجواز النقل بالمعنى فيغلب على الظن من هذا كله أنها لم تبدل و يكون احتمال التبديل فيها مرجوحا فيلغى و لا يقدح في صحة الاستدلال بها ، ثم إن الخلاف في جواز النقل بالمعنى إنما هو فيما لم يدون ،وكتب قال ابن صلاح بعد أن ذكر اختلافهم في نقل الحديث بالمعنى: "إن هذا الخلاف لا نراه جاريا ، ولا أجراه الناس فيما نعلم ما تضمنته الكتب فليس لأحد أن يغير لفظ شيء من كتاب المصنف ويثبت لفظا أخر وتدوين الأحاديث بل وكثير من المرويات وقع في الصدر الأول قبل فساد اللغة العربية حين كان كلام أولئك المبدلين على تقدير تبدليهم شيوع الاحتجاج به ، وغايته يومئذ تبديل لفظ بلفظ يصح الاحتجاج به ".

أما الفريق الثالث الذي توسط في الاستشهاد بين ابن مالك وابن حيان فقد كان الشاطبي المتكلم بلسانهم قد أجاز بالاستشهاد بالأحاديث التي اعتني بنقل الفاظها[1] .

أما ما لم تثبت نسبته إلى النبي صلى الله عليه وسلم فالإحتجاج به في النحو مرفوض لأن اغلب ذلك مروي بالمعنى أي بألفاظ غير ألفاظه عليه السلام فهو من لفظ الرواة و أغلبهم من الأعاجم الذين لا يحتج بكلامهم لأنه لا تنطبق عليهم شروط الفصاحة،و إذا ا كان ما صحت نسبته إلى النبي صلى الله عليه وسلم من قلة بحيث لا يكاد يفي بشيء في هذا الباب فإن معنى وقوف النحاة هذا الموقف أنهم من الناحية التطبيقية البحتة منعوا الاحتجاج بالحديث ،وإذ كان لنا من تعقيب على هذا الموقف فإنه كان ينبغي للنحاة أن يراعوا الذين تلقوا هذه الأحاديث تلقايا مباشرا على الرسول صلى الله عليه وسلم فكانوا من الصحابة وهم عرب من ذوي الفصاحة و السليقة ،فلو أن واحدا منهم خانته ذاكرته في خصوص اللفظ لأدى المعنى بألفاظ فصيحة من عنده، فإذا انتقلنا إلى رواة الحديث

[1] ينظر،خديجة الحديثي،الشاهد في أصول النحو،ص: 64 , 65.

سنجدهم قد كانوا إما عربا يصدق عليهم ما صدق على الصحابة رضوان الله عليهم وإما عن الأعاجم الذين عرفوا بصدق حرصهم على حرفية النصوص ثم إنهم كان لهم من البصر ما ينقذ الحديث سندا ومتنا ،و يدعو إلى الاطمئنان عليهم وإليهم من حيث المحافظة على النصب، ولا سيما أن الاعتماد على تدوين في ذلك العصر، لابد أن يكون قد خفف العمل على ذواكر الحفاظ من المحدثين، وعلى ضبط النص بالصورة التي تلقوها عن الصحابة، زد على ذلك هؤلاء الأعاجم لم يكونوا يروون الأحاديث في عالم غير عالم النحاة الذين بدأوا جهودهم النحوية في ظل المجتمع فصيح، أي أن الأعاجم كانوا يروون في وسط فصيح و لم تخالف أحاديثهم القواعد[1].

كلام العرب:

هو المصدر الثالث من مصادر اللغة المسموعة عن العرب والمقصود به ما أثر عنهم من شعر ونثر قبل الإسلام وبعده إلى أن فسدت الألسنة بكثره المولدين وشيوع اللحن[2] .

فقد اقتصر العلماء على تدوين كلام القبائل الضاربين في وسط الجزيرة كأسد وقيس وتميم وهذيل ، والذي دون منه كلاما لبعض الأفراد منهم، فإذا نسبت هؤلاء الأفراد إلى قبائلهم ثم نسبت هذه القبائل القليلة إلى القبائل العرب عامة ، عرفت صدق أبو عمرو بن العلاء وصحة مذهبه حين قال: "ما انتهى إليكم مما قالت إلا أقله ولو جاءكم وافرًا لجاءكم علم وشعر كثير ومن ينعم النظر في معاجم اللغة و كتب قواعدها يجد كتب اللغويين أوفر حظا في الاستشهاد بالشعر والنثر على سواء في إثبات معنى أو استعمال كلمة ويجد النحاة يكادون يقتصرون على الشعر وزادت عنايتهم بالشواهد الشعرية مع الزمن حتى كان أبو مسحل يروي عن علي الأحمر أربعين شاهدا في النحو[3] .

---

[1] ينظر: تمام حسان، الأصول دراسة ابستمولوجية للفكر لغوي عند العرب، عالم الكتب، القاهرة، ط1، 1460-2000، ص:94.

[2] محمد احمد نحلة،أصول النحوالعربي،ص : 57.

[3] سعيد الأفغاني،في أصول النحو،ص59 , 60.

و لقد كان المأثور عنهم من جيد الشعر أضعاف ما اثر عنهم من جيد النثر، ذلك بأن الشعر كان ديوان العرب، به عرفت مآثرهم وحفظت أنسابهم والقلب إلى أنشط والذهن له أحفظ ولسان له أضبط، و من ثم وجدنا من يقول:" ما تكلمت به العرب من حيث المنثور أكثر من المنثور عشره ولا ضاع من الموزون عشره"[1] .

فلما أراد العلماء أن يجمعوا المادة اللغوية من المرويات النثرية لكي يستنبطوا منها القواعد والأحكام ،اختطوا لذلك خطة لا يحيدون عنها، أن يجمعوا اللغة من مصادرها الأصيلة ويأخذوها من منابعها الصافية الخالية من شوائب العجمة فحددوا لذلك مكان وزمانا ، أما المكان فاتخذوا له طريقتين :

أولهما :الأخذ عن الأعراب البادية بالرحلة إليهم أو ممن وفد من الأعراب عليه فمشافهة الأعراب كانت سبيلا إلى جمع اللغة وإقامة اللسان ، كما أنهم كانوا يجمعون اللغة من القبائل التي يرونها سلمت من الاختلاط ، فظلت اللغة فيها صافية نقية بعيدة عن الفساد و واضح أن أكثر أخذهم كان من الجزء الغربي من بادية،و نجد وما يتصل بها من السفوح الشرقية لجبال الحجاز وهو الذي يسمى سافلة العالية، وعالية السافلة وظاهر أن المعيار الذي اعتمد عليه استبعاد بعض العرب ،أن يكون من مصادر اللغة هو تأثر سلامة اللغة بلغة أخرى لأمم المجاورة ،ولم تكن الرحلة إلى البادية وحدها هي طريقهم إلى المشافهة الأعراب وأخذ اللغة منهم بل كان من الأعراب من يفر إلى المدن العراقية انتجاعا للكسب برواية الأخبار والأشعار أو بتعليم من شاء من أبناء الأمراء فكان مذهب عمرو بن العلاء

[1] محمد احمد نحلة،اصول النحو العربي،ص.57

يأخذ على سكان البادية ،أما جمهور لغويين والنحاة فأباح الأخذ كما يفر إلى الحضر من سكان البادية [1]يقول علي أبو المكارم إذا ليس صحيحا ما قرره السيوطي من أنه لم يأخذ عن حضري قط فقد أخذ النحاة عن أهل الحضر كما أخذوا من البادية[2] .

كما اعتمد الأخذ عن أفواه العرب الخلص الذين يوثق بفصاحتهم ومن أجل ذلك رحل إلى مواطنهم في الجزيرة يخدمهم و يشافيهم ويأخذ عنهم الشعر واللغة ويروى أن الكسائي سأله وقد بهره كثرة ما يحفظ "من أين أخذت علمك هذا؟ فأجابه من بوادي الحجاز ونجد و نهامه" .

وهذان النبعان وحدهما اللذان يدوران على لسانه فيما نقله عن تلميذه سيبويه ويظهر انه هو الذي ثبت فكره عدم الاستشهاد بالحديث النبوي لأن كثيرا من حملته كانوا من أعاجم وهم لا يوثق بهم في الفصاحة و اللحن ،و يدخل على ألسنتهم ونستطيع أن نعرف مدى المادة اللغوية والشعرية التي كان يحملها في صدره برجوعنا إلى كتاب سيبويه ، فإن أكثر النقول فيه ترد إليه ولن نجد سيبويه يسجل قاعدة نحوية ،أو حكما نحويا إلا يروي معهما من عبارات العرب وأشعارهم ينقله على لسانه ،وكل بيت و مثل وكلمة إنما يراد به أن يكون دليلا على ما يستنبطه من أصول النحو وقواعده فكل حكم نحوي وكل أصل لا يلقى إلقاء ، وإنما يلقى ومعه برهانه من كلام العرب الموثوق به وأشعارهم ، فالشواهد عند الخليل هي مدار القاعدة النحوية وهي إنما تستنبط من الأمثلة الكثيرة إذ لابد لها من الاضطراد على ألسنة العرب ، فإن جاء ما يخالف القاعدة المستنبطة المحكمة كان شاذا و لا بأس به أن يبحث له الخليل بن احمد الفراهيدي (ت175ه أو 170ه) عن تأويل على نحو ما مر بنا آنفا[3].

---

[1] المرجع السابق:ص 57 , 58 , 59.

[2] ينظر،علي أبوالمكارم،أصول التفكيرالنحوي،دارغريب،القاهرة،ط1، 2006 , ص 40.

[3] شوقي ضيف،المدارس النحوية،دارالمعارف،القاهرة،ط7،ص46 , 47.

وقد حاول النحاة القدماء الفصل بين الشعر والنثر في تقعيدهم للقواعد واستدلالهم على صحتها ، بل في كثير من الأحيان كانوا يبنون قواعدهم على الشعر وحده مع أن الاقتصار على الشعر وحده خطوة متعثرة في إثبات أسلوب عربي، فالشعر لغته الذي يخضع لأحكام الوزن والقافية خضوعا تاما و واضحا ، فليس كل ما يجوز في الشعر جائزا في النثر ولا نعني أن للشعر نظام يختلف كل الاختلاف عن نظام النثر أو تأليف خاص لا يمت إلى تأليف النثر سببه ، ولكننا نعني أن للشاعر كثيرا من القيود حرمها الناثر.

و يلتمس ابراهيم أنسي لهم العذر في اعتمادهم على الشعر لأن رواية الشعر أدق من رواية النثر و أن تذكر المنظوم أيسر من تذكر المنثور ونقول أن هذا يصدق على النثر العادي فماذا عن النثر القرآني الذي تضفي عليه قدسيته ما يجعله في مأمن من التغيير و ما يجعل حفظه وتذكره أيسر من حفظ الشعر وتذكره،ويذكر أنيس أن أول من نادى من القدماء بالفصل بين الشعر والنثر في استنباط أحكام اللغة هو السبكي ويضم صوته إليه لأن تخرجهم من الاستشهاد بالمنظور قد أوقعنا في بعض اللبس وجعل حكمهم على الظواهر اللغوية المتعددة الوجوه في المسألة الواحدة ، ثم إن هذا الشعر الذي اعتمدوا عليه لم يسعفهم إلا في بعض الأحيان فقد أمدهم بظواهر وأساليب وقفوا منها حائرين فحكموا على بعضها وسموها بالضرورة الشعرية وحكموا على بعضها الأخر بالشذوذ[1].

نستطيع القول إن عمود أدلة النقل هو الشعر فقد تفوق على الصورة المختلفة للنقل على اختلاف في تقدير مدى هذا التفوق منفردا أو مع غيره من الأدلة مسبوقا بهاأو سابقا لها، وسيبويه يعطينا فكرة عن وجود أبيات مجهولة لم يستطع الباحثون القدماء والمحدثون التوصل إلى نسبتها و لا يخفى علينا أن المنهج الحق أن ينسب الشعر لقائله فبذلك ضبط المنهج من ناحية ، و حل لبعض المشاكل التي تعترض الدليل الشعري من

[1] عفاف حسانين،في أدلة النحو،المكتبةالأكادمية،القاهرة،ط1, 1996،ص 86 , 87.

ناحية أخرى و يقدم الدليل الشعري بيتا كامل بشطريه مثلا ، و كذلك يذكر و يؤنث قال الفرزدق:

منهن أيام صدق عرفت بها أيام فارس والأيام من هجرا

فهذا أنت ،او شطر بيت معروف عجزه يمتنع حذف الموصوف مع كون الصفة غير مفرده في النثر أما للشعر فيجوز فيه كقوله:

"أنا ابن جلا وطلاع الثنايا"

و هو صدر بيت عجزه

"متى أضع العمام تعرفوني

أو شطر بيت مجهول لا يتوصل إلى تمتمته قائله يستدل على دخول اللام في خبر لكن يقول الشاعر : **"لكنني من حبها لعميد"**

و قد يكون اجتماع أكثر من دليل شعر لشعراء مختلفين في مسألة الواحدة و قد يكون أكثر بيت في المقام الواحد.

فنستنتج مما سبق ذكره أن كلام العرب من المصادر المسموعة التي أخذت بدمن البادية و أفواه العرب و لا سيما الشعر فقد اخذ حظه من الاستشهاد وخاصة لدى اللغويين لكونه أسلوب عربي لغته وروايته أدق من النثر[1].

[1] المرجع السابق،ص92 , 93 , 94.

الفصل الثاني: مفهوم السماع عند أبو البركات الانباري و ضوابطه

أبو البركات الانباري (حياته و مؤلفاته) .

أدلة النحو عند أبو البركات الأنباري.

شروط السماع و أقسامه عند أبو البركات الانباري

مصادر السماع عند أبو البركات الانباري.

1/ أبو البركات الأنباري (حياته و مؤلفاته):

هو عبد الرحمان بن محمد بن عبيد الله بن مصعب بن أبي سعيد ابن الأنباري ويكنى بأبي بركات، ويلقب بالكمال أو كمال الدين ،و ذلك لأخلاقه التي تميزت بالتقوى والصلاح[1] .

ولد بالأنبار في شهر ربيع الآخر سنة 513ه ،ويظهر أن أباه كان أحد العلماء، إذ يذكر الصفدي أنه " سمع بالأنبار من أبيه "ثم انتقل إلى بغداد في صباه، هنا التقى بثلاثة من كبار علماء عصره كان لهم أثر كبير في حياته وهم" **ابن الرزاز** " و **"ابن الشجري"**و **"الجواليتي"**فتلقى على الأول الفقه على مذهب الإمام الشافعي، بالمدرسة النظامية، وقرأ على الثاني النحو، "و لم يكن ينتمي في النحو إلا إليه "كما قرأ على الثالث اللغة و الأدب[2] .

تكمن أهميه التعريف باسم صاحبنا وكنيته ولقبه إلى وجود ثلاثة من العلماء نسبوا جميعا إلى الأنبار .

أولهم: أبو محمد القاسم بن محمد بن بشار الأنباري المتوفى سنة (304ه) وهو الفقيه المعروف.

و ثانيهم : محمد بن أبي محمد القاسم بن محمد بن بشار الأنباري المتوفى سنة (328ه) والمكنى بأبي بكر .و هو ابن القاسم الأنباري السابق ذكره وهو غلام ثعلب وصاحب المصنفات المشهورة أيضا .

وثالثهم:صاحبنا، أبو بركات عبد الرحمن بن محمد الأنباري المتوفى سنة (577ﻫ).

و لعل الخلط بين العلماء الثلاثة وبخاصة بين ابي بكر محمد بن القاسم الأنباري وبين

---

[1] محمد سالم صالح،أصول النحو دراسة في فكرالأنباري ،ص 11.

[2] أبي البركات بن الأنباري ، البلغة في الفرق بين المذكروالمؤنث،مطبعة دارالكتب المصرية ،ط/ 1970 ص 7, 8.

أبي البركات عبد الرحمن بن محمد الأنباري أدى في كثير من الأحيان إلى الخلط أيضا بين مصنفاتهما[1] .

ولد أبو البركات بالأنبار، و لكنه غادرها وهو صبي إلى بغداد طالبا للعلم "و سكن بغداد من صباه إلى أن مات وتفقه على مذهب الشافعي بالمدرسة النظامية" و ظل يتلقى العلم على يد أساتذته حتى أصبح (معبدا)، بالنظامية وبقي على ذلك حتى صار مدرسا لعلم العربية "و تصدر القراء نحو بها ".

و لقد كانت هذه الفترة أخصب فترات أبو البركات الانباري إذ وضع فيها جل أعماله ومؤلفاته"

و اشتهرت تصانيفه وظهرت مؤلفاته، و تردد الطلبة عليه وأخذوا عنه واستفادوا منه " ."و كان نفسه مباركا ما قرأ عليه أحد إلا وتميز". " وتخرجوا به جماعة "،" و أقرأ الناس العلم على طريقة سديدة وسيرة جميلة من الورع والمجاهدة و التقلل و النسك" ، " و كان بابه مفتوحا لطلاب العلم ولا يرد أحدا وكان قد تفرد بعلم العربية وشدت إليه الرحال"، " ثم انقطع في أخر عمره في بيته مشتغلا بالعلم والعبادة وترك الدنيا ومجالسة أهلها ولم يزل على سيرة حميدة زاهدا عابدا"[2] .

فقد ألم أبو البركات الأنباري بمعظم الفنون العربية التي عرفت في القرن السادس هجري وكان لهذا العصر الذي عاش فيه أبو البركات الأنباري أكبر الأثر في اتساع ثقافته وعظيم إطلاعه فقد كان لوجود المدارس في تلك الفترة اثر واضح في هذه الثقافة الواسعة، فقد انتشرت المدارس النظامية، و انتظم أبو البركات الأنباري بإحداها ، هي نظامية بغداد، و تعلم بها أطرافا من العلوم الدينية و الفقهية بالإضافةإلى العلوم العربية. و لقد استمدت هذه الثقافة الواسعة بالعلوم الدينية والعلوم العربية، من شيوخه الذين

---

[1] المرجع السابق،ص 12.

[2] محمد سالم صالح ، أصول النحو دراسة في فكر الانباري ،ص: 14،15.

كان أغلبهم من كبار علماء عصره فقد درس المذهب الشافعي على أئمته و أخذ الحديث من كبار رواته، و تعلم العربية على المبرزين فيها و في ذلك العصر " و هكذا فمن أراد أن يتعرف على الموضوعات والعلوم التي أتقنها أبو البركات الأنباري وجدها عديدة متشبعة.[1]

و كان ابن الأنباري شاعرا تذكر له المصادر بعض شعره، فمن ذلك قوله :

تدرع بجلباب القناعه والبأس و صنه عن الأطماع في أكرم الناس

وكن راضيا بالله تحيا منعما وتنجو من الضراء والبؤس والباس

فلا تنسى ما أوصيته من وصية أخي، و أي الناس من ليس بالناسي

ومن شعره كذلك :

دع الفؤاد بما فيه من الحرق ليس التصوف بالتلبيس والخرق

بل التصوف صفو القلب من كَدَّر ورؤية الصفو فيه أعظم الخرق

وصبر نفس على أدنى مطامعها و عن مطامعها في الخلق بالحلق

و ترك دعوى بمعنى فيه حققه فكيف دعوى بلا معنى ولا خلق[2]

ولا نكاد نقف على ترجمة أبي البركات حتى نرى ثناءا جميلا عليه و وصفا لخلقه وعلمه وزهده و ورعه، وفيما يلي بعض أراء العلماء فيه :

و هو عند صاحب طبقات الشافعية، يذكر قدوم الطلاب عليه: " صاحب التصنيف المفيد و له الورع المتين والصلاح والزهد... صار شيخ العراق في الأدب من غير مدافع لتدريس فيه ببغداد والرحلة إليه من سائر الأقطار..." قال الموفق عبد اللطيف: " لم أجد في العباد والمنقطعين أقوى منه في طريقه، و لا أصدق في أسلوبه، جد محض لا يعتريه تصنع، و لا يعرف السرور و لا أحوال العالم " .

[1] المرجع السابق: ص19.

[2] أبو البركات بن الأنباري،البلغة فيا لفرق بين المذكروالمؤنث،ص 16.

و يصف ابن كثير زهده هو و ورعه ودينه قائلا عنه: " الفقيه العابد الزاهد، كان خشن العيش ولا يقبل من احد شيئا و لا من الخلفية ."

و كذلك يصفه صاحب شذرات الذهب بأنه كان" زاهدا عابدا مخلصا ناسكا تاركا للدنيا "

أما القفطي فيذكره بأنه" :الشيخ الصالح صاحب التصانيف الحسنة و المفيدة في النحو وغيره. وكان فاضلا عالما زاهدا"[1] .

وفيما يلي تعريف بالشيوخ الذين تلقى عليهم العلم :

1)أبو نصر أحمد بن نظام الملك، ذكر ذلك في طبقات الشافعية 248/3 و ذكر انه سمع منه الحديث، و طبقات إبن شهبة 72/ 2.

2)الأنماطي أبو بركات عبد الوهاب بن أحمد الأنماطي، الحافظ الحنبلي (ولد سنة 462ه)(وتوفي سنه 538 ه).

3)الجواليتي أبو منصور موهوب إبن أحمد بن محمد بن الخضر الجواليتي (توفي 539ه).

4)حذيفة بن محفوظ بن محمد بن علي المؤدب (ولد سنه 465 ه بظن-بالأنبار).

5) ابن خيرون محمد بن عبد الملك بن الحسن بن خيرون بن ابراهيم ابو المنصور البغدادي(توفي سنه 539ه) .

6)ابن الرزاز، سعيد بن محمد بن عمر بن منصور الإمام أبو منصور ابن الرزاز (ولد سنه 462ه ،وتوفي سنه 533ه).

7)إبن الشجري أبو السعادات بن الشجري هبة الله بن علي بن محمد ابن حمزة الشريف العاوي (ولد سنة 450ه، و توفي سنه 542ه).

[1] مجدي محمد حسين،من تاريخ النحو العربي،ص: 210 , 211.

8)أبو محمد عبد الله بن علي بن أحمد بن عبد الله المقرئ النحوي ابن بنت الشيخ أبي منصور الخياط المقرئ (ولد سنة 464ه ،وتوفي سنة 541ه).

9)أبو بكر محمد بن عبد الله بن الحبيب العامري.

10)محمد بن عبيد الله بن أبي سعيد ابن الأنباري.

11)أبو بكر محمد بن القاسم السهر الوردي.

12)محمد بن محمد بن محمد بن عطاف الموصلي.

13) أبو الفضل محمد بن ناصر بن محمد بن علي بن عمر السلامي (ولد 467 ه و توفي 550 ه)[1] .

تتلمذ على يد أبي البركات الأنباري طلاب كثيرون وقصدوه يطلبون علوم العربية وغيرها، إلا أنهم لم يذكروهم جميعا ومنهم :

1) محمد بن موسى بن عثمان بن حازم الملقب بالحازمي (ت584 ه) .

2) محمد بن سعيد بن يحي أبو عبد الله (ت 637ه).

3) وجيه الدين بن مبارك بن سعيد ابو بكر الواسطي (ت612 ه) .

4) عبد الغفار بن محمد بن عبد الواحد أبو سعد الأعلمي(ت 612 ه).

5) أبو شجاع محمد بن أحمد بن علي بن عمر السلامي (ت 550 ه).[2]

6)شهاب الدين محمد بن الخلف بن راجع بن بلال المقدسي (ت 618ه) .

7)موفق الدين عبد اللطيف البغدادي (توفي 629ه) .

---

[1] أبوالبركات الأنباري،البلغة في الفرق بين المذكروالمؤنث،ص 10 ، 11، 12، 13، 14.

[2] محمد سالم صالح،أصول النحو دراسة في فكرالأنباري،ص 18 , 19.

8)أبو عبد الله محمد بن سعيد المعروف بابن الديثني أو الديبيثي (ت 637هـ) .

و من قرأ عليه الأدب:

1) وجيه الدين أبو بكر المبارك بن المبارك بن سعيد بن الدهان الضرير النحوي (ت612هـ) .

2) أبو شجاع محمد بن أحم بن علي الواسطي الشعر المعروف بابن الدواس القنا (ت 616هـ)[1].

ولقد احتك أبو بركات الأنباري بعدد من الزملاء و الأقران هم:

1)أبو المحاسن محمد بن عبد الملك الهمذاني-محي الدين توفيق إبراهيم.

2)حاتم صالح الضامن.

3)فاضل صالح السامرائي.

سيد حسين باغجوان وغيرهم، ممن تناول أبو البركات الأنباري بالدراسة مشايخه وتلاميذه

وصلوا بشيوخه إلى سبعة عشر شيخا و بتلاميذه إلى خمسة و عشرين تلميذا[2].

انقطع أبو البركات الأنباري للإ قراء والتأليف معظم السنين حياته وقد ذكروا أن له مئة و ثلاثين "مصنفا في اللغة و الأصول و الزهد، و أكثرها في فنون العربية" و قد استطعنا أن نجمع من أسمائها ما شارف الثمانين، معتمدين على مصادر عديدة و إليك عناوينها مرتبة على الحروف :

-الاختصار في الكلام على ألفاظ تدوين بين النظار ،أخف الأوزان،أدلة النحو

[1] نصيرةقاسمي،هاجربوقمة،نظريةالسماع بين البصريين والكوفيين من خلال كتاب الإنصاف فى مسائل الخلاف،مذكرةماستر،جامعةأحمددراية،أدرار، 2021 م،ص06.

[2] المرجع نفسه: ص19.

والأصول (لعله الفصول في معرفه الأصول،أسرار العربية، الأسمى في شرح الأسمى

أصول الفصول في التصوف، الأضداد،الإغراب في جدل الإعراب،الألفاظ الجارية على لسان الجارية،الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين،بداية الهداية البلغة في الفرق بين المذكر والمؤنث، البيان في جمع أفعل أخف الأوزان، تاريخ الأنبار،تصرفات "لو"،تفسير غريب المقامات الحريرية،التغريد في كلمة التوحيد،التنقيح في مسلك التجريح(في الخلاف)، جلاء الأوهام و جلاء الأفهام في متعلق الظرف في قوله تعالى: **" أحل لكم ليلة الصيام."**[1]الجمل في علم الجدل، الجوهرة في نسب النبي وأصحابه العشرة، الحض على تعلم العربية، حلية العربية، حلية العقود في الفرق بين المقصور والممدود، حواشي الإيضاح، الداعي إلى الإسلام في علم الكلام، ديوان اللغة، رتبة الإنسانية في المسائل الخرسانية، الزهرة في اللغة، زينة الفضلاء في الفرق بين الضادوالظاء، شرح الحماسة، ديوان المتنبي، شرح السبع الطوال، شرح المقبوض في العروض، شرح المقصورابن دريد، شفاء السائل في بيان رتبة الفاعل، عقود الإعراب عمدة الأدباء في معرفه ما يكتب بالألف والياء، الفائق في أسماءالمائق، الفصول في معرفة الأصول،فعلت وافتعلت،قبسة الأديب في أسماءالذيب، الطالب في شرح الخطبة كتاب الألف واللام، كتاب حيص وبيض، كتاب في (يعفون) كيف، كتاب كلا وكلتا

كتاب الكلام على عصي ومغزو، كتاب كيف،كتاب لو، كتاب ما ،اللباب المختصر، لمع اللمعة في صنعة الشعر، المرتجل في أبطال تعريف(الجمل، مسألة دخول الشرط على الشرط، المعتبر في الفرق بين الوصف والخبر، مفتاح الذاكرة، المقبوض في علم العروض، مقترح السائل (في ويل أمه،منثورالعقود في تجريد الحدود، منثور الفوائد

[1] أبو البركات الأنباري،الإغراب في جدل الإعراب،تح،سعيد الأفغاني،دارالفكر،دمشق،ط 1 ,(1377هـ، 1957 م) ،ص 13.

الموجز في القوافي،ميزان العربية، نجدة السؤال في عمدة السؤال، نزهة الألباء في طبقات الأدباء، نسمة العبير في التعبير، نغبة الوارد، نقد الوقت،نكت المجالس في الوعظ. النوادر، النور اللائح في إعتقاد السلف الصالح، الواسط في الخلاف ، الوجيز في التصريف، هداية الذاهب في معرفة المذاهب [1] .

وتوفي ببغداد ليلة الجمعة،تاسع شعبان سنة سبع وسبعين وخمسمائة هجرية(577ه) ولها أربع وستون سنة ودفن بباب (أبرز) بتربة الشيخ أبي إسحاق الشيرازي[2] .

-أدلة النحو عند أبو البركات الأنباري:

قدم أبو البركات الأنباري (ت 577ه) كتابه(لمع الأدلة في أصول النحو) على أنه جديد في بابه، فريد في مناهجه، أضاف به إلى علوم العربية علما جديدا لم يسبقه أحد من العلماء إليه و بعده أول صنف في هذا العلم[3] .

لكن حسب ما توصل إلينا أن هذا العلم قديم عرف في القرن الرابع الهجري استخدمه ابن سراج (ت 316ه) في كتابه "أصول النحو الكبير و الصغير" ثم يليه ابن جني (392ه) الذي تناول قضايا هذا العلم في بعض كتبه وخاصة في كتابه "الخصائص" ثم أصبح علم أصول النحو واضحة الحدود و المعالم على أبي البركات (ت 577ه) ثم جاء من بعده العديد من النحاة الذين تناولوا هذا العلم وانتهى بظهور كتاب الاقتراح في علم أصول النحو للسيوطي (ت 911ه) .

---

1 المرجع السابق ،ص: 14 , 15.
2محمد سالم صالح،أصول النحو دراسة في فكر ابن الأنباري،ص 11.
3محمود أحمد نحلة،أصول النحو العربي،ص 22.

و معنى أصول النحو عنده إذ يقول :" هي أدلة النحو التي تفرعت منها فروعه و فصوله كما أن أصول الفقه أدلة الفقه التي تنوعت عنها جملته وتفصيله "[1].

وكأنه يقصد بذلك الدعوة إلى استغلال وسائل الفكر وأدواته في معالجة النحو وعدم التوقف في ذلك عند حدود التقليد والمحاكاة أو التشبث بالوسائل العلمية البدائية ، و لا غزو في ذلك، فقد كان من المهتمين بشؤون الفكر المطلعين على المنطق والفلسفة و علم الكلام كما عرفنا سابقا[2].

فهو يستخدم مصطلح "أدلة النحو" في الدلالة على أصول النحو والدليل عنده هو "ما يرشد إلى مطلوب" و قيل :معلوم يتوصل بصحيح النظر فيه إلى علم ما لا يعلم في العادة اضطرارا، و الدال والدلالة بمعنى فإذا الدال فاعل بمعنى فعيل، كعالم وقادر أصله (دالل) وقيل الدلالة فعل الدليل، و الدال ناصبه و الأول أكثر استعمالا[3].

و الدليل في معجم التعريفات :هو المرشد و ما به الإرشاد، و في الاصطلاح هو الذي يلزم من العلم به العلم بشيء أخر، و حقيقة الدليل هو ثبوت الأوسط للأصغر و اندراج الأصغر تحت الأوسط.

والدلالة هو كون الشيء بحالة يلزم من العلم به، العلم بشيء آخر و الشيء الأول هو الدال، و الثاني هو المدلول[4] .

---

[1] أبو البركات الأنباري . لمع الأدلة في أصول النحو،ص80.

[2] جميل علوش،أبو البركات الأنباري وجهوده في النحو،رسالة دكتوراه ،جامعة القديس يوسف،بيروت 1977م،ص125.

[3] أبو البركات الأنباري،لمع الأدلة في أصول النحو،ص81.

[4] الشريف الجرجاني،معجم التعريفات،ص 91.

إذن فابو البركات الأنباري يختار المعنى الأول للدليل، و يؤكد ذلك حين تعرض للاستدلال إذ يقول: " اعلم أن الاستدلال طلب الدليل كما أن الاستفهام طلب الفهم و الاستعلام طلب العلم " .و قيل الاستدلال بمعنى الدليل كالاستقرار بمعنى القرار والاستيقاد بمعنى الإيقاد قال الله تعالى: **"(مثلهم كمثل الذي استوقد نارًا) "**[1] ، أي أوقد .و الدليل عبارة عن معلوم يتوصل بصحيح النظر فيه إلى علم ما لا يعلم فيه مستقر العادة اضطرارا[2] .

و يتبين من تعريف أبو البركات الأنباري لأصول النحو عنده هي أدلة النحو أي بمعنى الدليل أي بمعنى المرشد و الإرشاد.

فائدته:

يقول أبو البركات الأنباري (ت577 ه) ":التعويل في إثبات الحكم على الحجة و التعليل و الارتفاع عن حضيض التقليد إلى إيقاع الإطلاع على الدليل، فإن المخلد إلى التقليد لا يعرف وجه الخطأ من الصواب، و لا ينفك في أكثر الأمر عن عوارض الشك والارتياب"[3] .

و يتضح من تعريف أبو البركات الأنباري أنه يطلب التجديد ويرفض التقليد ، و لكنه يعتمد على مبادئ ثابتة من أصول النحو ألا و هي القياس و استصحاب الحال و الإجماع و السماع، لمعرفة الخطأ من الصواب.

تقسيم أدلة النحو:

قال أبو البركات الأنباري عن أقسام أدلة نحو ما بيانه " :أقسام أدلته ثلاثة، نقل وقياس

---

[1] البقرة، 16 و 17.
[2] أبو البركات الأنباري،الإغراب في جدل الإعراب،ص 45.
[3] أبو البركات الأنباري،لمع الأدلة في أصول النحو،ص80.

واستصحاب حال، و مراتبها كذلك و كذلك استدلالها" [1] .

وعند ابن جني (ت 392) هي أدلة نحو كذلك ثلاثة، السماع و الإجماع

و القياس[2] ،لكنه يختلف مع أبو البركات الأنباري في أحد الأدلة حيث أن ابن الجني يرى الدليل الثالث هو الإجماع.

في حين نرى جلال الدين السيوطي (ت911ه) يقول عن أدلة النحو:" يخرج كل صناعة سواه وسوى النحو، و أدلة النحو الغالبة أربعة "[3] .

وعليه فإن أبو البركات الانباري لم يذكر الإجماع و نرى عكس ذلك عند ابن الجني الذي يذكر استصحاب الحال لذلك كان هناك تناقض في عدد أدلة النحو، هل هي ثلاثة أم هي أربعة ليتبين في الأخير أنها عقدت لها أربعة كتب أي أن أدلة النحو أربعة :السماع القياس الإجماع، و استصحاب الحال.

يجعل أبو البركات الأنباري هذه الأقسام ثلاث مراتب الأول لدليل النقل و الثاني لدليل القياس، والثالثة لدليل استصحاب الحال.

وهو يعني بذلك أن دليل النقل أرفعها مكانة وأعظمها قيمة و أنه إذا اجتمع مع دليل القياس أو دليل استصحاب الحال رجع عليهما و الغي وجودهما[4].

ويتبين من هذا القول أن أبو البركات الأنباري يعتمد بالأساس على السماع (النقل) و إذا حضر السماع بطلت الأدلة المتبقية .

الفرق بين مصطلحي السماع و النقل:

و قبل عرض موقف أبو البركات الأنباري من هذا الأصل (السماع) لابد أن نفرق بين

---

[1] المرجع نفسه،ص81.

[2] ابن جني أبو الفتح ،الخصائص. ص :189.

[3] جلال الدين السيوطي،الإقتراح في أصول النحو،ص: 21.

[4] جميل علوش،ابن الأنباري وجهوده في النحو،مذكرة دكتوراه. ص:126 .

مصطلحين الذين يستخدمان أحيانا على أنهما مترادفان و هما "النقل" و "السماع" ، فلقد استخدما كثيرا و كأن كلا منهما صالح للدلالة على ما يدل عليه قرينة[1] .

وفي هذا الصدد يقول د. تمام حسان :" و ما دمنا قد سمينا المنقول " مسموعا "، فإن نستطيع أيضا أن نسمي النقل (السماع) و أن نجعل كلا من هذين المصطلحين صالحا للدلالة على ما يدل على قرينه، و إن كان السماع أشمل في الحقيقة من النقل لأنه ربما اشتمل على الرواية (وهي النقل) و على مشافهة الأعراب (و هي قد تكون بالرحلة أو الوفادة)[2] .

وحسب رأي أرى أن السماع يكون مباشرة من الأعراب و عن طريق الرواية أما المنقول فهو يشمل كل من المسموع المباشر و الغير مباشر. إذ أن النقل مصطلح أشمل و أعم من السماع .

ويقول أيضا .د. محمود نحلة في هذه الحقيقة : " و لعله أثر أيضا مصطلح النقل لأن السماع قد يشعر بأن ما نقله الناقل قد سمعه من مصدره الأصلي دون فاصل أو فواصل فالنقل أعم بهذا المعنى و أشمل إذ يشمل السماع المباشر وغير المباشر"[3].

و يتبين من خلال قول محمود نحلة أن السماع يكون مباشرة من المصدر الأصلي أما النقل فيشمل السماع كله المباشر و الغير مباشر .

لكن حسب رأي أنه لا يوجد اختلاف كبير في مصطلحين لأنهما يشملا غاية واحدة

---

[1] محمد سالم صالح،أصول النحو. دراسة في فكر ابن الأنباري،ص: 151.

[2] تمام حسان، الأصول ، عالم الكتب، القاهرة ،ط/ 1460ه، 2000م،ص 62.

[3] محمود أحمد نحلة،أصول النحو العربي،ص 31.

أولهما نفس المعنى المراد تحقيقه وهو الأخذ و الاستشهاد.

-مفهوم السماع عند أبو البركات الأنباري (ت 577ه) :

كما يصطلح عليه أبو البركات الأنباري النقل إذ يقول:" النقل هو الكلام العربي الفصيح (المنقول بالنقل الصحيح) الخارج عن حد القلة إلى حد الكثرة "فخرج عنه إذا ما جاء في كلام غير العربي من المولدين و ما شذ من كلامهم"[1] .

والنقل والسماع مصطلحان مترادفان و يعني أبو البركات الأنباري بالنقل المصادر المنقولة فتشمل القرآن الكريم و الحديث النبوي الشريف و. كلام العرب نثره وشعره .

ويعلل "مجدى محمد حسين أن مصطلح" النقل" يلمح إلى أن مصادر النحو نوعان مصادر منقولة و مصادر معقولة ، أما المنقول فيشمل القرآن الكريم و الحديث النبوي الشريف و ما نقل من الكلام العربي من شعر و نثر، إذ الأمر فيه منوط بالنقل دون تدخل العقل فيه، أما المعقول فالقياس واستصحاب الحال ونحوهما إذ لا يكونان إلا بأعمال العقل[2].

-شروط النقل عند أبو البركات الأنباري:

و يتبين من تعريف صاحبنا أنه يشترط في نصه توفر الأمور التالية :

1-أن يكون المنقول عنه عربيا، ولا يصح أن يكون كلامه غير عربي، أي يكون عربي قح .

2-أن يكون فصيحا، كما يعرفها صالح بلعيد بقوله:" الفصاحة المقصود بها عند القدماء هي الخلوص من التنافر و الغرابة ومخالفة القياس النحوي و الحمل على الأكثر لغات"[3].

---

[1] أبو البركات الأنباري،لمع الأدلة في أصول النحو،ص:81.

[2] مجدى محمد حسين،من تاريخ النحو العربي،ص: 159.

[3] صالح بلعيد،في أصول النحو،ص: 34.

و يخرج مالا تتوفر فيه شروط الفصاحة .

3-لنقل الصحيح أو صحة النقل:

و هذا ينقلنا إلى موضوع التحري في الرواية، فقد كانت كل المعارف الإسلامية التي نشأت في المصريين :البصرة و الكوفة تعتمد على الرواية، و كان الدارسون في هذه الفترة لا يملكون من مناهج الدراسة إلا المنهج الذي سمي منهج المحدثين من اعتماد كلي على النقل .و اعتداد تام بالرواية[1].

وقد وضع أبو البركات الأنباري في هذا الشرط بعض الضوابط التي تضمن صحة النقل و هذا ما سوف نتطرق إليه و سنتناوله بالتفصيل في انقسام النقل و شروطه .

4-إخراج المولدين وعدم الأخذ منهم .

-" و نعني بالمولدين هم جماعة من العرب أو الأعراب اختلطوا بالأعاجم و يقول لمثل هؤلاء المستعربة والمتعربة"[2].

5-أن يكون الكلام خارجا عن حده القلة إلى حدة الكثرة:

و نعني به (الكثرة): و تعني تواتر عدد كبير من النقلة على رواية واحدة للوقوف في وجه التحريف والتزييف، و طرح الشاذ و القليل[3].

ونستنتج في الأخير أن السماع أو النقل هو الأصل الأول من أصول النحو العربي، وقد شرط أبو البركات الأنباري أن يكون المنقول كلاما عربيا فصيحا، فأخرج المولدين و هم الطبقة الرابعة من الشعراء.

---

[1] عفاف حسانين،في أدلة النحو،ص:21 .

[2] :بداح فهد ،مفهوم المولدينarm.Wikipedia.Org، ، 28,03,2023،س 12:06.

[3] عبد الله عماري،التنظير في علم أصول النحو العربي ونظرياته،ص :32 .

انقسام النقل:

- ذكر أبو البركات الأنباري أن النقل ينقسم إلى تواتر و آحاد:

فالقسم الأول و هو التواتر إذ يقول: "و يراد به لغة القرآن و ما تواتر من السنة كلام العرب، و هذا القسم دليل قطعي من أدلة النحو يفيد العلم"[1].

ونعني بلغة القرآن هو كلام الله تعالى المنزل على الرسول صلى الله عليه و سلم

المكتوب في المصاحف، و هذا دليل قطعي لا يمكن مخالفته أو التشكك فيه و في مصداقيته لأنه منزل بلغة عربية سليمة، كذلك أجمع العلماء على أن النص القرآني المصدر الأساسي في الاستشهاد به، و هذا ما ينطبق على الحديث النبوي لأنه كلام النبي صلى الله عليه وسلم، أما كلام العرب من توفر فيه شروط الفصاحة والثقة يفيد العلم.

و لكن هذا القسم يتعرض إلى اختلاف العلماء في هذا العلم، استدلوا على ذلك بأن العلم الضروري هو الذي بينه وبين مدلوله ارتباط معقول، كالعلم الحاصل من الحواس الخمسة السمع و البصر، والشم و الذوق، و اللمس، و هذا موجود في خبر التواتر، فكان ضروريا، و ذهب آخرون إلى أنه نظري و استدلوا على ذلك بأنه بينه وبين النظر ارتباطا لأنه يشترط في حصوله نقل جماعة يستحيل عليهم الاتفاق على الكذب دون غيرهم، فلما اتفقوا علم أنه صدق و زعمت طائفة قليلة أنه لا يقضي إلى علم البتة، وتمسكن بشبهة ضعيفة، وهي أن العلم لا يحصل بنقل كل واحد منهم، فكذلك لا يحصل بنقل جماعتهم و هذه الشبهة ظاهرة الفساد، فإنه يثبت للجماعة ما لا يثبت للواحد فإن الواحد لو رام حمله

حمل حمل ثقيل لم يمكنه ذلك، و لو اجتمع على حمله جماعة لأمكن ذلك فكذلك ها هنا[1].

ويتبين من خلال الذي سبق أن هذا القسم "المتواتر" تعرض إلى اختلاف فائدته إذ

---

[1] أبو البركات الأنباري،لمع الأدلة في أصول النحو،ص:83 .

يرونه يفيد العلم الضروري وفئة أخرى ترى أنه نظري،وآخرون يرونه علم بتة ولم يتفقوا في ذلك.

و أما عن شرط نقل المتواتر عنده هو أن يبلغ عدد النقلة السبعين. حيث قال:"و ذهب قوم إلى أن شرطه أن يبلغوا السبعين، وذهب آخرون إلى أن شرطه أن يبلغوا أربعين وذهب آخرون إلى أن شرطه أن يبلغوا اثني عشر، و ذهب آخرون إلى أن شرطه أن يبلغوا خمسة ،و الصحيح عندي هو الأول" و رد على الآراء الأخرى :" وأما تعين تلك الأعداد فإنما اعتمدوا فيها على قصص ليس بينها و بين حصول العلم بأخبار التواتر مناسبة، و إنما اتفق وجودها مع هذه الإعداد فلا يكون فيها حجة[2] "

و يتبين من خلال قوله أن شرط التواتر عنده هو أن يبلغ عدد النقلة السبعين حتى يتم الأخذ به.

القسم الثاني الآحاد:

أما القسم الثاني فهو الآحاد، و يعرفه أبو البركات الأنباري على انه : " و أما الآحاد فما تفرد بنقله بعض أهل اللغة و لم يوجد فيه شرط التواتر، وهو دليل مأخوذ به"

لما عرض الأنباري اختلاف العلماء في إفادته حيث يقول : "فذهب الأكثرون إلى أنه يفيد الظن، وزعم بعضهم :(أنه يفيد العلم)، و ليس بصحيح لتطرق الاحتمال فيه . وزعم بعضهم : أنه إن اتصلت به القرائن أفاد العلم ضرورة كخبر التواتر لوجود القرائن ، إذ لو رأينا من يعرف بالوقار حافيا حاسرا باكيا خلف جنازة يقول:« فقدت حميما» علمنا

---

[1] المرجع السابق: ص83 , 84.

[2] المرجع نفسه ، ص84،85 .

صدقه ضرورة"[1].

ونستنتج من خلال قول أبو البركات الأنباري أن الآحاد اسم على مسمى أي المقصود به نقل الواحد ، و هو دليل مأخوذ به ثم عرض لنا أبو البركات اختلاف النحاة في إفادته .

و الآحاد هو ما انفرد بروايته ، ولم ينقله أحد غيره، و حكمه القبول إن كان المتفرد من أهل الضبط والإتقان[2].

شرط نقل الآحاد:

و يشترط في نقل الآحاد كما يشترط في نقل الحديث النبوي الشريف حيث يقول : "أعلم أنه يشترط أن يكون ناقل اللغة عادلا، رجلا كان أو امرأة، حرا كان أو عبدا، كما يشترط في نقل الحديث وإن لم تكن في الفضيلة من شكله"[3]،و أكد قوله في كتابه الإغراب فيقول : " ويشترط في نقل اللغة ما يشترط في نقل الحديث عن الرسول صلى الله عليه وسلم ، لأن بها معرفة وتفسيره و تأويله، فاشترط في نقلها لتعلقها به ما اشترط في نقله وإن لم تكن في الفضيلة شكله"[4].

فهو يشترط في نقل الآحاد ما يشترط من عدالة ناقل الحديث الشريف إذ كان إبو البركات الأنباري على وعي كبير بالفرق الموجود بين النصب اللغوي العادي و نصب الحديث من حيث الفضيلة والتقديس[5].

---

[1] أبو البركات الأنباري،لمع الأدلة في أصول النحو, ص 84.

[2] جلال الدين السيوطي , المزهر , ص 129.

[3] أبو البركات الأنباري،لمع الأدلة في اصول النحو ،ص :85.

[4] أبو البركات الأنباري، الإعراب في جدل الإعراب،ص: 66.

[5] محمد سالم صالح،أصول النحو دراسة في فكر الأنباري،ص: 185.

و هنا يمكننا القول بأن أبو البركات الأنباري ليس على حق إذ لا يمكن أن يعادل ناقل النص العادي ناقل النص الحديث الذي هو أعلى رتبة منه .

لهذا يرفض أبو البركات أن يكون ناقل اللغة فاسقا. حيث قال : "فإن كان ناقل اللغة فاسقا لم يقبل نقله". ويرى كذلك أنه يقبل نقل العدل الواحد . و لا يشترط أن يوافقه في النقل غيره. إذ يقول: " و يقبل نقل العدل الواحد، و لا يشترط أن يوافقه في النقل غيره ، لأن الموافقة لا تخلو أما أن تشترط لحصول العلم أو لغلبة الظن، بطل أن يقال لحصول

العلم لأنه لا يحصل العلم بنقل اثنين ، فوجب أن يكون لغلبة الظن ، و إذا كان لغلبة الظن فقد حصل غلبة الظن بخبر الواحد من غير موافقة".[1]

إذ اشترط هنا صاحبنا أن يكون الناقل واحد ولا أن يوافقه الغير، لأن الثاني لم يصف الجديد ، لكنه يرفض أن يكون ناقل اللغة فاسقا إذ يؤدي ذلك إلى الكذب في نقل الخبر ولا يصل صحيح إلى الدارسون .

و يرى البعض عكس ما يقوله أبو البركات الأنباري عن العدالة. و قد نقل السيوطي في كتابه المزهر قول ابن فارس: " تؤخذ اللغة سماعا من الرواة الثقات ذوي الصدق و الأمانة. ويبقى المضنون ، فحدثنا على بن إبراهيم عن المعدني، عن أبيه عن معروف بن حسان، عن الليث عن الخليل، قال، إن النحارير ربما أدخلوا على الناس ما ليس من كلام العرب، إرادة اللبس والتعنيت"(2).

إذ يتبين من خلال القول أن العدالة والثقة و الصدق أمر مهم و ضروري في ناقل اللغة العربية و من لم تكن فيه المواصفات هذه قد يرجح في صدقها وصحتها.

---

[1] أبو البركات الأنباري،لمع الأدلة في أصول النحو ،ص :85.

[2] جلال الدين السيوطي،المزهر،ص 137 , 138.

1) في قبول نقل أهل الأهواء:

و المراد بأهل الأهواء : أصحاب الأهواء الفاسدة والآراء الضالة المبتدعة كالمعتزلة والرافضة ونحوهم.[1]

يقبل أبو البركات نقل أهل الأهواء لكن بشروط إذ يقول " أعلم أن نقل أهواء مقبول في اللغة وغيرها ، إلا أن يكونوا ممن يتدين بالكذب كالخطابية من الرافضة، وذلك لأن المبتدع إذا لم تكن بدعته حاملة له على الكذب فالظاهر صدقه ، ولهذا قال بعض أكابر العلماء :" إذا قبلنا رواية أهل العدل و هم يرون أن من كذب فسق فكيف لا يقبل رواية الخوارجي و هم يرون أن من كذب كفر"[(2)].

ويتضح من خلال رأي أبو البركات الأنباري أنه قابل لنقل أهل الأهواء، و لكنه يشترط ألا يكون ممن يتدين بالكذب، ولهذا أخرج الخطابية و رفض الفاسق الذي يؤدي بفسقه إلى الكذب و أن من كذب كفر، و نقل أهل الأهواء، ظاهر صدقهم لهذا قبلهم .

و قد لخص جلال الدين السيوطي (ت911ه) في قوله: " و يقبل نقل العدل الواحد و أهل الأهواء إلا أن يكونوا ممن يتدين بالكذب"[(3)].

و يتبين أن ما ذكره السيوطي هو من كلام أبو البركات الأنباري أي يقبل نقل أهل الأهواء إلا من يتدين بالكذب .

ثم يستدل من قبول نقل أهل الأهواء بقوله :" و الذي يدل على قبول نقلهم، أن الأمة أجمعت على قبول صحيح مسلم و البخاري"[(4)].

---

[1] براء الدين ،أدلة النحو عند الانباري:www.startimes.com.. 2023/03/24 . سا 13:07.

[2] أبو البركات الانباري،لمع الأدلة في أصول النحو،ص: 87.

[3] جلال الدين السيوطي،الإقتراح في أصول النحو. ص71.

[4] أبو البركات الأنباري،لمع الأدلة في أصول النحو،ص:87.

نلاحظ من خلال هذا القول أن أبو البركات الأنباري يرى أنه يقبل النقل على الصحيح المسلم والبخاري .

وقد تطرقنا سابقا موضع اتفاق العلماء في قبول نقل أهل الأهواء. لكن هناك بعض العلماء من رفض و ذهب إلى أن نقل الأهواء لا يقبل و قد أشار إليه أبو البركات الأنباري إذ يقول:" و زعم بعضهم أنه لا يقبل نقل أهل الأهواء لأنه إذا ردت رواية الفاسق لفسقه، فلا تقبل رواية المبتدع لبدعته كان ذلك أولى"[1].

و هذا الكلام لم يرضاه أبو البركات الأنباري لذلك وصفة في بداية كلامه بزعم بعضهم. و وصف أبو البركات الأنباري هذا الكلام بقوله : " و هذا ليس بصحيح "، و ذلك لأن الفاسق ارتكب محظور دينه مع علمه بتحريمه، فلم يؤمن أن يكذب مع علومه تحريمه، وأما المبتدع فما ارتكب محظور دينه مع العلم بالتحريم ، وليست بدعته حاملة له على الكذب,فوجب أن يقبل، فإذا كانت بدعته تخرجه عن الدين لم يقبل نقله لإنصافه بالكفر"[2].

وصف الكلام بأنه ليس صحيح ، و فرق بين الفاسق و المبتدع ، إذا يرى الفاسق من ارتكب محظور دينه مع علمه بتحريمه، أما المبتدع فلا تحمله بدعته على الكذب، أما الفاسق فمن يدفعه فسقه إلى الكذب .

و نلاحظ في الأخير أن أبو البركات الأنباري يشترط في هذه النقطة معيار الالتزام بالصدق فمن ظهر صدقه قبلت روايته، ومن ظهر كذبه ، لم تقبل روايته .

---

[1] المرجع السابق:ص:88 , 89.

[2] المرجع نفسه. ص 88 , 89.

ويرد أبو البركات الأنباري عن شهادة أهل الذمة أنها ليست مقبولة أصلا فيقول : "فكيف جاز قبول - شهادة أهل الذمة بعضهم على بعض و الشهادة أضيق بابا من النقل والرواية ؟

قلنا: لا نعلم أن شهادة أهل الذمة مقبولة أصلا ، لأن الله تعالى شهد عليهم بالكذب،[1] فقال تعالى : " **وَيَقُولُونَ عَلَى اللَّهِ الْكَذِبَ وَهُمْ يَعْلَمُونَ**"[2].

ويتبين من خلال قول أبو البركات الأنباري أنه يرى عدم قبول نقل أهل الذمة لأنهم ممن يتدينون بالكذب على الله كما وصفت الآية .

2) في قبول المرسل والمجهول :

يعرف أبو البركات الأنباري المرسل بقوله : " اعلم أن المرسل هو الذي انقطع سنده، نحو أن يروى ابن دريد عن أبي زيد".[3]

ويتبني من خلال القول أن انقطع سنده أي عدم وجود اتصال بين الراوي والمروي عنه و نلاحظ ذلك بين ابن دريد الذي ولد سنة (223ه) و أبي زيد الذي توفي سنة (215ه) أي هناك العديد من الرواة بينهم لهذا حدث انقطاع .

وأما المجهول فيعرفه أبو البركات الأنباري بقوله:" و المجهول هو الذي لم يعرف ناقله، نحو أن يقول [ابوبكر] أبو البركات الأنباري: حدثني رجل عن ابن الأعرابي "[4].

أي أن يكون الراوي أو الناقل مجهول غير معروف أي لم يذكر اسمه .

---

[1] المرج السابق ،ص89.

[2] آل عمران، 78.

[3] أبو البركات الأنباري . لمع الأدلة في أصول النحو،ص90.

[4] المرجع نفسه،ص90.

و قد استدل أصحاب هذا الرأي بقبول المسند على قبول المرسل و بقبول المعروف على قبول المجهول باعتبار أن عدم الإسهام في المسند يستوجب الأخذ بالمرسل .

و كذلك عدم الاتهام في المعروف يستوجب الأخذ بالمجهول[1].

و لكن رفض أبو البركات الأنبا ري هذا الرأي قائلا : "و هذا ليس بصحيح . وقولهم : إن الإرسال صدر ممن لو أسند لقبل و لم يتهم في إسناده فكذلك في إرساله، قلنا هذا اعتبار فاسد لأن المسند قد صرح فيه باسم الناقل و أمكن الوقوف على حقيقة حاله بخلاف المرسل، و كذلك أيضا النقل عن المجهول لم يصرح أيضا فيه باسم الناقل، ولا يمكن الوقوف على حقيقة حاله بخلاف ما إذا صرح باسم الناقل فإن [لهذا] أنه لا يلزم من قبول المسند قبول المرسل و لا من قبول المعروف قبول المجهول"[2].

إذ أن المسند يمكن الوقوف على حقيقته بخلاف المرسل أما النقل عن المجهول الذي لم يصرح فيه عن اسم الناقل لا يمكن الوقوف على حقيقته لهذا استناد هم لأقوالهم غير كافية للنقل من المرسل و المجهول ، لهذا قد رفض أبو البركات الأنباري الأخذ عنهم.

ولقد وقف أبو البركات الأنباري موقف الرافض للنقل عن المرسلة و المجهول قائلا: " وكل واحد من المرسل والمجهول، غير مقبول لأن العدالة شرط في قبول النقل، و الجهل بالناقل [و انقطاع سند الناقل] يوجبان الجهل بالعدالة فإن لم يذكر اسمه و لم يعرف، لم تعرف عدالته فلا يقبل نقله"[3].

[1] محمد سالم صالح،أصول النحو،ص: 164.
[2] أبو البركات الأنباري،لمع الأدلة في أصول النحو،ص 91 , 92.
[3] المرجع نفسه: ص90.

رفض أبو البركات الأنباري النقل عن المرسل والمجهول لأنه شرط العدالة في قبول النقل، و إذا انقطع السند شكك في صحته، و عدالته، و الجهل بالناقل يذهب إلى عدم معرفة صحة وصدق المعلومة.

و يعرض أبو البركات الأنباري لبعض أراء النحاة ذهبوا،إلى قبول المرسل و المجهول إذ يقول : "و ذهب بعضهم إلى قبول المرسل و المجهول، لأن الإرسال صدر ممن لو أسند لقبل ولم يتهم في إسناده فكذلك في إرساله ، فإن التهمة لو تطرقت إلى إرساله لتطرقت إلى اسناده [و إذا لم يتهم في إسناده] فكذلك في إرساله ، و كذلك النقل عن المجهول صدر ممن لا يتهم في نقله، لأن التهمة لو تطرقت إلى نقله عن المجهول لتطرقت إلى نقله عن المعروف"[1].

3) في جواز الإجازة:

اختلف النحاة في جواز الإجازة و ذهب آخرون إلى أنها غير جائزة ، فقال أبو البركات الأنباري :" أعلم أن العلماء اختلفوا في جواز الإجازة . فذهب قوم إلى جوازها و تمسكوا في ذلك بأن الرسول صلوات الله عليه كتب كتابا إلى الملوك وأخبرت بها رسله ونزل ذلك منزلة قوله و خطابه و كتب صحيفة الزكاة و الديات ثم صار الناس يخبرون بها عن الرسول صلى الله عليه وسلم، ولم يكن ذلك إلا بطريق المناولة ، و الإجازة فدل على جوازها)"[2].

يتبين من خلال القول أن أبو البركات الأنباري يختار هذا الرأي بجواز الإجازة وعده طريقا شرعيا من طرق النقل .

---

[1] أبو البركات الأنباري،لمع الأدلة في أصول النحو: ص91.

[2] المرجع نفسه: ص92.

ولقد ذكر جلال الدين السيوطي (ت 911) جواز الإجازة عن لسان أبي البركات فيقول :" واختلف العلماء في جواز الإجازة و الصحيح جوازها"[1].

يتبين من خلال القولين أن أبو البركات الأنباري و جلال الدين السيوطي اتفقا في جواز إجازة والأخذ بها.

و يرى البعض الأخر إلى أنها غير جائزة إذ يقول أبو البركات الأنباري في هذه النقطة:" و ذهب آخرون إلى أنها غير جائزة، لأنه يقول : (اخبرني) و لم يوجد ذلك".فيرفض هذا القول و يقول و هذا ليس بصحيح، فإنه يجوز لمن كتب إليه إنسان كتابا و ذكر [له] فيه أشياء أن يقول : (أخبرني فلان في كتابه بكذا و كذا) ولا يكون كاذبا ، و كذلك ها هنا"[2].

يرفض أبو البركات الأنباري قول من قال أن الإجازة غير جائزة، و وصفه بأنه غير صحيح.

وخلاصة القول أن الإجازة جائزة ، بل هي إحدى الوسائل التي ينقل بها العلم من جيل إلى جيل. و تفيد من قام برفضها .

مصادر السماع عند أبو البركات الأنباري:

تعدد المصادر النقل عند أبو البركات الأنباري فهو يستشهد بالقرآن الكريم و القراءات القرآنية على اختلافها، و الحديث النبوي الشريف وكلام العرب شعره ونثره .

1)موقفه من القرآن و الاستشهاد بالقراءات:

أكثر أبو البركات من الاستشهاد بالقراءات القرآنية و أخذ على نفسه تأويل تلك الشواهد فهو يوثق القراءات، و ينسبها إلى أصحابها في قوله وقال:« و قرأ ابن عامر أحد القراء السبعة

[1] جلال الدين السيوطي،الإقتراح أصول النحو،ص72.

[2] أبو البركات الأنباري،لمع الأدلة في أصول النحو،ص92.

(وكَذَٰلِكَ زَيَّنَ لِكَثِيرٍ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ قَتْلَ أَوْلَادِهِمْ شُرَكَاؤُهُمْ)، **بنصب: أولادهم و جرشركائهم» ونحو ذلك أيضا حديثه عن إمالة« كلا وكلتا» يقول: "قال الله تعالى:" كِلْتَا الْجَنَّتَيْنِ آتَتْ أُكُلَهَا "**[1]، قرأهما حمزة و الكسائي وخلف بإمالة الألف فيهما».

بمعنى أن أبا البركات كان يوثق القراءات القرآنية من خلال نسبها إلى أصحابها و هذا دليل على موقفه الواضح من اهتمامه بالقرآن والقراءات ككل و، تميز أسلوب أبي البركات بإحصاء القرآن للآية الواحدة مهما كثروا، فهو متتبع لمبدأ الدقة البالغة، خاصة أنه يقوم بالمفاضلة بين رأيين للبصرة و الكوفة على خلاف ما صنعه في البيان في غريب إعراب القرآن فلم ينسب القراءة إلى أصحابها، و لم يقم بذكرهم[2].

أي أن أسلوب أبي البركات كان يتضمن الدقة و الموازنة بين أراء البصريين و الكوفيين أما في كتابه البيان فلم ينسب القراءة إلى أصحابها.

و في الغالب ينحو أبو البركات نحو توجيه القراءات خاصة التي لا توافق ميوله البصرية، وتكون من حجج الكوفيين و ذلك نحو استشهاد الكوفيين بقوله تعالى:" حتى إذا جاءوها وفتحت أبوابها"[3]،على زيادة حرف العطف الواو فيرى في توجيه هذه الآية أن الواو عاطفة،و ليست زائدة و جواب إذا فمحذوف و التقدير فيه: حتى إذا جاءوها وفتحت أبوابها فازوا و نعموا[4].

أما في مناقشته لأراء المفسرين فقد كان أبو البركات الأنباري يأتي بآراء جديدة و من ذلك رأيه في آيات سورة يوسف التي أثارت جدلا بين المفسرين و الآية:"و لقد همت به

---

[1] الأنعام، 137.

[2] ابوالبركات الأنباري،الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين،تح،جودة مبروك جودة،مكتبة الخانجي،بالقاهرة،ط1، 2002م،ص:32.

[3] الزمر, 39.

[4] أبوالبركات الأنباري،الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين،ص:33.

و هم بها" قال أبو البركات الأنباري و لا وجه أن نؤخر ما قدم الله و تقدم ما أخر الله فيقال معنى(هم بها) التأخير مع قوله عز وجل (لولا أن رأى برهان ربه) [1].

نستنتج في الأخيرأن أبو البركات الانباري قد اهتم بالقرآن والقراءات، فكان يوثقها وينصبها إلى أصحابها كقراءة ابن عامر ،أما عن أسلوبه فتميز بالدقة من خلال إحصائه القراء للآية الواحدة، ونجد كذلك انه يأتي بالجديد من خلال أرائه ومناقشاته للمفسرين من ناحية التقديم والتأخير... إلخ .

2) الحديث النبوي الشريف:

استشهاد الانباري بالحديث النبوي:

عندما بدأ قدامى اللغويين العرب في تدوين اللغة رفضوا الأخذ بالحديث في الاستشهاد على مسائل النحو، محتجين بأنه قد سمحت الرواية فيه بمعناه لا بلفظه، كما أن بعض رواته كانوا من المولدين.

أي أن اللغويين العرب بعدما دونوا اللغة العربية انصرفوا عن الاستشهاد بالحديث وادعوا أنه كان من الأعاجم.

وهذه حجة واهية بالطبع فإن رواة الأحاديث كانوا يعيشون في حيز عصور الاحتجاج، وحتى وإن سلمنا أنهم رووا الحديث بالمعنى فانه ممن يحتج بلغتهم، ولعل السبب الحقيقي في بعد النحويين الأوائل عن الاستشهاد بالحديث إيثارهم ابتعاد عن موطن اعتزلوا فيه الأقدام ،و ذلك بسبب شيوع و كثرة اتهام أناس بعضها البعض[2].

و من بين من استشهد بالحديث أبو البركات قد استشهد بنحو سبعة أحاديث يشير إليها بقوله جاء في الحديث وقال صلوات الله عليه ،وغير ذلك مما يدل على أنها أحاديث شريفة .

---

[1] يوسف , 24 .

[2] رمضان عبد التواب, فصول في فقه العربية, ص97.

نستنتج من هذا النص أن روّاة الأحاديث حتى ولو رووا بالمعنى فإنهم أولى ممن يحتجون بلغتهم ذلك لكثرة من كذبوا الرسول عليه السلام ونجد كذلك أن أبو البركات من أبرز من اهتم بالحديث وأشار إليه في كثير من الأحيان[1].

و أبو البركات الانباري ممن يثقون في فصاحته صلى الله عليه وسلم، فقد أورد الحديث كاد الفقر أن يكون كفرا فيقول عنه: "فإن صح أي الحديث فزيادة أن من كلام الراوي لا من كلامه عليه السلام لأنه صلوات الله عليه أفصح من نطق بالضاد"[2].

الاستشهاد بالشعر والنثر وكلام العرب:

لقد أشار أبو البركات الأنباري إلى الشعر من خلال استعانته بكتاب فصول فقه اللغة فقال أما الشعر فقد قسم اللغويين الشعراء إلى أربع طبقات .

1) **طبقة الجاهليين:** كزهير وعمر بن كلثوم .

2)طبقه المخضرمين: وهم الذين شهدوا الجاهلية وصدر الإسلام: كالخنساء، وحسان بن ثابت، وكعب بن زهير.

3) طبقة الإسلاميين: كجرير, الفرزدق ,الأخطل

4) طبقة المولدين أو المحدثين: وهم يبدؤون في العصر العباسي كبشار بن برد، وأبي نواس. وقد أجمع علماء اللغة إلى أن شعراء الطبقتين الأوليتين يحتج بشعرهم بغير نزاع.

أما الطبقة الثالثة فمعظم اللغويين يرون صحة الأخذ بشعر هذه الطبقة غير أن بعضهم كان يأبى الاحتجاج به، وأما الطبقة الرابعة فقد رفض اللغويون الاحتجاج بشيء من شعرها فيما عدا الزمخشري الذي أجاز ذلك، إذن فالشّعر كما سبق وذكرنا قد قسّمه الشعراء

---

[1] أبو البركات الانباري , إنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين و الكوفيين , ص32.

[2] المرجع نفسه ،ص32.

اللغويون، فطبقة الجاهليين والمخضرمين أجمعوا على الاحتجاج بشعرهم. لكن الطبقة الثالثة وهي طبقة الإسلاميين فقد انقسمت أرائهم مابين من يرى أنه عليه الأخذ به، والبعض الآخر أبى ذلك، لكن في الغالب أخذوا بشعرهم، أما الطبقة الرابعة فرفضوا الأخذ بشعرهم ما عدا الزمخشري[1].

أما عن أبو البركات الأنباري فقد أكثر الاستشهاد بشعر الطبقات الثلاث و بلغت شواهده الشعرية ما يزيد عن الخمسمائة، و كان يكرر الشاهد في مواضع متفرقة من الكتاب، سواء كان في المسألة الواحدة أو في المسائل المتفرقة فأورد شواهد و لامرئ القيس و زهير و النابغة و الأعشى و صرمة الأنصاري وزيد بن الأرقم و الحارث وغيرهم، و هناك بعض الملاحظات على استشهاده بالشعر أهمها :

1)كان أبو البركات يصرح باسم الشاعر في الغالب خاصة حينما لا يكون هناك شك في نسبة الشعر إليه.

2)لا يعتد كثيرا بالأشعار المجهولة النسبة و يضعف الاستشهاد بها .

3)ينحو نحول تأويل الشواهد الشعرية.

وإن أتاه خليل يوم مسألة يقول لا غائب مالي و لا يحرم

فيرى أن التقدير فيه يقول إن أتاه خليل يوم مسألة.

4) إن وجد الخلاف في قائل الشاهد كان يذكر ذلك، نحو بدا لي أني لست مدرك ما مضى و لا سابق شيئا إذا كان جائيا ،كما أنه يرفض الشاهد الشاذ نحو قول الشاعر:" و لكنني من حبها لكميد"[2].

---

[1] ينظر،رمضان عبد التواب،فصول في فقه العربية، ص101.

[2] أبو البركات الأنباري ، الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين و الكوفيين، ص35 , 36.

أما عن النثر فقد رأيناهم يسلكون مسلكا مخالفا لذلك فهم يختلفون في الفصيح منه و غير الفصيح و يصنعون قوائم بأسماء القبائل التي يصح أخذ النثر منها ففي القرن الرابع هجري نجد أن، أبا نصر الفارابي (و المتوفى سنة 350ه) يضع قائمة بأسماء قبائل معينة[1]،و قد جاء بعده من حذا حذوه، أو نقل عنه حتى جاء ابن خلدون، الذي سار على هديه في ذلك، و قد أوضح الفارابي فيا كتابه الحروف أنه لما كان سكان البرية في بيوت الشعر و الصوف و الخيام و الأحسية من كل أمة أجفى، و أبعد من أن يتركوا ما قد تمكن بالعادة فيهم أن يحصنوا نفوسهم عن تخيل حروف سائر الأمم و ألفاظهم و ألسنتهم عن النطق بها، وكان سكان المدن والقرى أشد انتقادا لتفهم ما لا يتعودوه، و كان الأفضل أن تؤخذ لغات الأمة عن سكان البراري[2].

و بالجملة لم يؤخذ عن حضري قط، و لأحد عن سكان البراري ممن يسكن أطراف بلادهم التي تجاور سائر الأمم الذين حولهم، كما أن اللغويين صنفوا القبائل على أساسين نذكر :

الأول : كلما قربت البيئة من بيئة قريش كان أقرب إلى الفصاحة

الثاني: على قدر توغل القبيلة في البداوة تكون فصاحتها[3].

نستنتج في الأخير أن أبو البركات الأنباري قد حدد مصادر النقل و التي تشمل ثلاثة مصادر أساسية وهي أدلة قطعية من أدلة النحو وهي القرآن الكريم، الحديث النبوي، و كلام العرب شعر أو نثرا كما أن أبو البركات الأنباري عبر عن مواقفه من تلك المصادر: ففي القرآن كان أبو البركات مهتما به و بالقراءات خاصة و يوثقها من خلال أرائه ومناقشاته، أما في الحديث فقد حان يستشهد كثيرا بالحديث في نصوصه باعتباره مصدر من مصادر

[1] ينظر،رمضان عبد التواب،فصول في فقه العربية، ، ص103.
[2] أبو نصرالفارابي،كتاب الحروف،تح،محسن مهدي،دارالمشرق،بيروت، ط/1986،ص146.
[3] المرجع نفسه ،ص105.

الدرس النحوي، و أصح نص لغوي بعد القرآن الكريم فى حجته، و ذلك من خلال توظيفه في الاحتجاج وشرحه للأحاديث في أرائه ، لكن مع ذلك فقد كان أبو البركات قليل الثقة برواة الحديث بحجة أنهم ينقلون بالمعنى لا بالفظ، و قد يحرفونه لأن معظمهم، أعاجم و استشهاده بالقرآن لم يكن في مواضع كثيرة .

أما في كلام العرب فقد ذكر أبو البركات الأنباري في كتابه الإنصاف في مسائل الخلاف أن اللغويين قد قسموا الشعر طبقات، و اختلفت أرائهم ما بين من يحتج بشعرهم و بين من يرفض، و في الغالب فقد كانت طبقة المولدين و المحدثين ممن رفضوا الاحتجاج بها .

أما نثرا فكان الاختلاف جليا في الفصيح من النثر و الغير الفصيح حيث صنف اللغويون القبائل، و اعتمدوا على أساسين أولها ارتكاز على قرب البيئة من قريش وهو ما يدل على الفصاحة، و الأساس الثاني يتمثل في مدى عمق و توغل القبيلة في البداوة دليل على فصاحتها، إذن فالقرآن و الحديث و كلام العرب من أهم مصادر النقل و ساعدت في تدوين النحو و حمايته من اللحن.

خاتمة

خاتمة :

تمكنا بعون الله وفضله من إتمام هذا البحث الذي كان بعنوان مكانة السماع عند النحويين (ابن الانباري نموذجا) و توصلنا في الأخير إلى جملة من الاستنتاجات المتعلقة بالجانبين النظري وتطبيقي و التي يمكن تلخيصها فيما يلي :

-أصول النحو هو المعيار و الميزان القويم الذي يقوم عليه علم النحو، و أدلة اللغة العربية .

- حصل الإجماع بين النحاة على أن أدلة النحو هي أربعة (السماع، القياس، الإجماع و استصحاب الحال)، وقد كانت ثلاثة في بداية نشأة علم أصول النحو على خلاف بينهم في الدليل الرابع .

-يعتبر السماع هو الأصل الأول، و الحجر الأساسي في أدلة النحو، و في الاستدلال اللغوي حيث إذا ورد السماع في مسالة من مسائل النحو أو اللغة بطل القياس .

-كان أبو البركات الانباري يستعمل مصطلح النقل بدلا من السماع ، و هو يريد به نقل الرواد لكلام العرب و لغتهم من المصادر وفق الشروط التي اتفقوا عليها ، و اللفظان : النقل و السماع متقاربان في الدلالة ، إلا أن ثمة فارقا بسيطا بينهما ، فالسماع يكون من المصدر الأول للرواية مباشرة ، بينما النقل فيكون من المصدر المباشر و الغير المباشر ، و الغاية بينهما واحدة .

- قام أبو البركات الأنباري أبو البركات بجهود كبيرة في تطوير علم أصول النحو بفضل رسائله و مؤلفاته، فمعه تحددت معالم أصول النحو و مسائله ، و ادخل كثيرا من المصطلحات العلمية التي اقتبسها من عدة علوم إسلامية ، فقد كان في الأصل عالما فقيها أصوليا و فاقت جهوده جهود السابقين عليه كابن جني و غيره .

المراجع والمصادر

قائمة المصادر و المراجع :

- القرآن الكريم ، رواية ورش.

1. أبو البركات الانباري ، الإعراب في جدل الإعراب ، تح : سعيد الأفغاني ، دار الفكر ، دمشق ، ط1 ، 1377ه ، 1957 م .
2. ابن جني أبو الفتح ، الخصائص ، ج1 ، تح : محمد علي النجار ، دار الكتب المصرية ، القاهرة ـ ط/1956م.
3. ابن منظور محمد ، لسان العرب ، مج 11 : دار الحوزة ، قم ، إيران ، ط/ 1405ه.
4. ابن لعلام مخلوف ، مبادئ في أصول النحو ، دار الأول ، تيزي وزو ، ط1 ، 2012 م .
5. أبو البركات الانباري ، الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين و الكوفيين ، تح ، جودة مبروك ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ط1 ، 2002.
6. أبو البركات الانباري ، لمع الأدلة في أصول النحو ، تح : سعيد الافغاني ، دار الفكر ، بيروت ، ط2 ، 1391ه ، 1971 م .
7. أبو البركات الأنباري ، البلغة في الفرق بين المذكر و المؤنث مطبعة دار الكتب المصرية ، ط / 1970 م .
8. أبي حيان النحرى، إرتشاف الضرب من لسان العرب ، ج1 ، تح : رجب عثمان محمد ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ط1 ، 1418 ه ، 1998 م.
9. أحمد بن فارس بن زكريا أبو الحسين ، مجم مقايس اللغة ، تح : عبد السلام هارون ، دار الفكر ، بيروت ، ط /1399ه . 1979 م.
10. إسماعيل بن حماد 54الجوهري ، معجم الصحاح ، دار المعرفة ، لبنان ، ط3 ، 1429ه ، 2008 م.

11. أشرف ماهر ، محمود النواحي ، مصطلحات ، علم أصول النحو ، دار غريب ، مصر ، ط/2011م.

12. أنطوان الدحداح ، معجم لغة النحو العربي ، مكتبة لبنان ناشرون ، بيروت ، ط1 ، 1993م.

13. إيناس كمال الحديدي ، المصطلحات النحوية في التراث النحوي ، دار الوفاء الإسكندرية ، ط1 ، 2006 م.

14. بدر الدين الزركشي ، البرهان في علوم القرآن ، تح : محمد أبو الفضل إبراهيم دار الثرات ، ط/ د.ت .

15. تمام حسان ، الأصول دراسة بتمولوجية للفكر اللغوي عند العرب ، عالم الكتب ، القاهرة ، ط1 ، 1460 ه ، 2000م .

16. الجرجاني ، معجم التعريفات ، تح : محمد صديق المنشاوي دار الفضيلة ، القاهرة ، ط/ 2004م .

17. جلال الدين السيوطي ، الإقتراح في أصول النحو ، تح : عبد الحكيم عطية ، دار البيروتي ، ط2 ، 1427 ه ، 2006 م.

18. جورج متري عبد المسيح ، هاني جورج تابري ، الخليل معجم مصطلحات النحو العربي ، مكتبة لبنان ، بيروت ، ط1 ، 1990م.

19. حامد ناصر الضالمي ، أصول الفكر اللغوي العربي في دراسة القدماء و المحدثين ، دار الشؤون الثقافة العامة ، العرق ، ط1 ، 2011م.

20. حسين خميس الملخ ، نظرية الأصل و الفرع في النحو العربي ، دار الشروق ، عمان ، ط1 ، 2015 م.

21. خالي سعد محمد شعبان ، أصول النحو عند ابن مالك مكتبة الآداب ، مصر ، ط1 ، 2006 م.

22. خديجة الحديثي ، الشاهد و أصول النحو في كتاب سبويه ، دار النشر جامعة الكويت ، ط1 ، 1394 ه .

23. الخليل بن أحمد الفراهيدي ، كتاب العين ، ج1 ، تح : مهدي المخزومي و إبراهيم السامرائي ، مكتبة الهلال ، القاهرة ، ط 1 ، دت.

24. أبو حسن الرماني ، كتاب الحدود في النحو ، ج1 ،تح : إبراهيم السامرائي ، دار الفكر ، عمان ، ط1 ، د،س.

25. رمضان عبد التواب ، فصول في فقه العربية مكتبة الخانجي القاهرة ، ط6 ، 1420 ه ، 1999 م .

26. الزمخشري جار الله ، أساس البلاغة ، ج1 ، تج : محمد باسل عيون سود ، دار الكتب العلمية بيروت ، ط1 ، 1998 م.

27. سعيد الأفغاني في أصول النحو ، المكتب الإسلامي ، بيروت ، ط1 ، 1407 ه ، 1927 م .

28. صالح بلعيد ، في أصول النحو ، دار هومة ، الجزائر ، ط2 ، 2008 م.

29. عباس علي الأوسي ، المدارس النحوية ، الشركة العربية المتحدة للتسويقات و التوريدات ، القاهرة ، ط1 ، .2018

30. عبد الحميد عبد الواحد ، من أصول التصريف ، مكتبة قرطاج ، تونس ، ط/2010م.

31. عبد الرحمان الحاج صالح ، السماع اللغوي العلمي عند العرب ، مفهوم الفصاحة ، موقع للنشر ، الجزائر ، ط1 ، 2007 م.

32. عبد العالم سالم مكرم ، الحلقة المفقودة في تاريخ النحو العربي ، دار النشر مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ط1 ، 1413 ه ، 1993م

33. عبد القادر الرازي ، مختار الصحاح ، مكتبة لبنان ، بيروت ، ط5 ، 1986م.

34. عبد الله أحمد بن احمد محمد ، النحو العربي بين القديم و الحديث ، دار دروب ، عمان ، ط1 ، 2011م.

35. عبد الله البستاني ، الوافي معجم الوسيط اللغة العربية مكتبة لبنان ، بيروت ، طبعة جديدة ، 1990 م.

36. عبد الله عماري ، التنظير في علم أصول النحو العربي و نظرياته دار الأيام ، الأردن ط1 ، 2016م.

37. عفاف حسانيت في أدلة النحو ، المكتبة الاكادية ، القاهرة ، ط1 ، 1996 م

38. علي أبو المكارم ، أصول التفكير النحوي ، دار غريب ، مصر ، ط1 ، 2007 م

39. علي بن أحمد بن علي المازوني ، نحو المازني ، علم الكتب الحديث ، إربد ، الأردن ، ط1 ، 2008 م.

40. فيومي ، المصباح المنبر ، ج1 ، المطبعة الأميرية ، القاهرة ، ط3 ، 1912م.

41. لويس معلوف ، المنجد في اللغة العربية المعاصرة ، دار المشرق ، بيروت ، ط1 ، 2000م.

42. مجدى محمد حسين ، من تاريخ النحو العربي ، دار حورس ، مصر ، ط1 ، 2010

43. محمد حماسة عبد اللطيف ، لغة الشعر ، دراسة في الضرورة الشعرية ، دار الشروق ، القاهرة ، ط1 ، 1996 م.

44. محمد سالم صالح ، أصول النحو دراسة في فكر الأنباري ، دار السلام ، مصر ، ط1 ، 1427 ه ، 2006 م.

45. محمد عبد أصول النحو العربي ، عالم الكتب القاهرة ، ط4 ، 1989 م.

46. محمد علي التهاوني ، كشاف اصطلاحات الفنون و العلوم ، تح : رفيق العجم ، علي دحروج ، مكتبة لبنان ناشرون ، بيروت ، ط1 ، 1996م.

47. محمود أحمد نحلة ، أصول النحو العربي ، مكتبة ، الأداب القاهرة ، ط1 ، 2014 م.
48. محمود سليمان ياقوت ، أصول النحو العربي ، دار المعرفة الجامعية ، مصر ، ط/2015 م.
49. يحي الشاوي ، ارتقاء السيادة في علم أصول النحو دار الانبار ، العراق ، ط1 ، 1411 ه ، 1990 م.

المذكرات :

1-عبد الرحمان بن ضيف الله الطلحي الأدلة النحوية الإجمالية في المقاصد الشافية للشاطبي ، رسالة دكتوراه ، تخصص النحو و الصرف ، جامعة أم القري ، المملكة العربية السعودية ، سنة :1423ه.

2- جميل علوشة ابن الأنباري و جهوده في النحو ، رسالة دكتوراه(مخطوط) ، جامعة القديس يوسف ، بيروت ، 1977 م.

3-نصيرة قاسمي ، و هاجر بوقمة ، نظرية السماع بين البصريين و الكوفيين من خلال كتاب الإنصاف في مسائل الخلاف ، مذكرة ماستر(مخطوط) ، جامعة أحمد دراية أدرار،2021 م .

المجلات :

1-علي توفيق الحمد ، مقابسة في علم أصول النحو ، مجلة ، كلية الدراسات الإسلامية العربية ، دولة الإمارات ، العدد 18 ، 2000 م.

المواقع الإلكترونية :

1-إيمان الحياري ،مفهوم علم أصول النحو ، httpps://mawdoo3.com 2023/02/14 ، س: 10:30.

2-بداح فهد ،مفهوم المولد ين : arm.wivipedia.org 2023/03/28 ، س:12:06.

4-براء الدين ،أدلة النحو عند الأنباري : www.startimes.com ، 2023/03/24 س:13:07

الفهرس :

المحتويات

المقدمة :	أ-ب
المدخل (مفاهيم أساسية)	
مفهوم الأصل	02
مفهوم النحو	05
مفهوم أصول النحو	08
الفرق بين أصول النحو و علم النحو	10
الفصل الأول : مفهوم السماع و ضوابطه	
مفهوم السماع	13
السماع عند بعض اللغويين	15
شروط السماع	17
مصادر السماع	20
الفصل الثاني : مفهوم النقل و ضوابطه عند أبو البركات الانباري	
أبو البركات الانباري (حياته و مؤلفاته)	36
أدلة النحو عند أبو البركات الأنباري	43
شروط السماع و اقسامه عند أبو البركات الانباري	48
مصادر السماع عند أبو البركات الانباري	59
خاتمة	66
قائمة المراجع	69
ملخص الدراسة (بالعربية و الأجنبية)	

ملخص الدراسة :

يهدف هذا البحث إلى التعرف على أحد أهم أصول اللغة العربية و أدلة نحوها ، و هو السماع الذي يعد الأصل الأول الذي اعتمده العلماء في جمع اللغة العربية و آدابها ، و في التمييز بين فصيحها و شاذها : و بين الأصيل و الدخيل عليها ، و التعرف على موقف أبو البركات بن الأنباري من السماع و شروطه و أقسامه و مصادره عنده .

الكلمة المفتاحية :

اللغة ـ أصول النحو ـ الأدلة ـ السماع .

اللغة الفرنسية

Cette recherche vise à identifier l'une des origines et les preuves les plus importantes de la langue arabe ;qui est essamaa ,la premiére origine adoptée par les recheurs dans la collecte de la langue arabe et de sa littérature ; et dans la distinction entre son éloquent et son anormal : et entre léoriginal et l'étranger à cette langue et on a abordé la abou el barakat ibn el anbari dans ce sujet .

les mots clés ;

langue - origines de la syntaxe - preuves - essamaa .

اللغةالإنجليزية

This research aims to identify one of the most important origins and evidence of the Arabic language ; which is Essamaa , the first origin adopted by researchers in the collection of the Arabic language and its literature , and in the distinction between his eloquent and his abnormal :

And between the original and the foreign to this language and we addressed the vision of Abu el Barakat ibn El Anbari in this subject .

Keywords ;

Language - Origins of syntax - Proofs - essamaa .